الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي والبيئة

تقرير حالة الاقتصاد الأخضر 2017 في دولة الإمارات العربية المتحدة

www.moccae.gov.ae

تقرير حالة الاقتصاد الأخضر 2017
في دولة الإمارات العربية المتحدة

معالي الدكتور ثاني أحمد الزيودي

وزير التغير المناخي والبيئة

الإمارات العربية المتحدة

جاء عام 2016 ليمثل مرحلة مهمة في مسيرة الإمارات العربية المتحدة بعدة طرق، ففي هذا العام أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في شهر فبراير، عن إعادة هيكلة كبرى للحكومة الاتحادية.وشملت هذه الخطوة تعديل مُسمى وزارة البيئة والمياه إلى وزارة التغير المناخي والبيئة. وبموجب هذا التعديل فُوضت الوزارة الجديدة بإدارة جميع المسائل المحلية المتصلة بالتغير المناخي والبيئة ومعالجة أكثر القضايا إلحاحا في وقتنا الحاضر بطريقة منطقية، وحماية أهم مكونات تراثنا الطبيعي.

وكان تعزيز أوجه التآزر والتعاون مع الوزارات الأخرى والسلطات المحلية وكذلك مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية أحد أهم أولويات الوزارة، وتجلى هذا الاهتمام بإنشاء مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة في سبتمبر 2016 لتعزيز اللجان القائمة وتبسيط عملية صنع القرار على مستوى رفيع.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت الوزارة بتشكيل لجنة الإمارات لأبحاث الاستدامة البيئية التي تضم في عضويتها ممثلين عن أهم المنظمات والهيئات والجامعات في الدولة، وتتولى مهام تنسيق ودعم البحوث العلمية المتعلقة بالاستدامة البيئية والتغير المناخي لتحقيق الأولويات الوطنية وتعزيز دور الوزارة ومهامها في هذا المجال.

والجدير بالذكر أن استراتيجية الامارات للتنمية الخضراء وخطة تنفيذها المتمثلة في الأجندة الخضراء 2030، التي تم تطويرها في عام 2015 بالتعاون مع المعهد العالمي للنمو الأخضر، كانت الأولى من نوعها في منطقة الخليج العربي وتهدف إلى تحويل اقتصاد الإمارات إلى اقتصاد أخضر ومتنوع بحلول عام 2030. وتعمل الأجندة الخضراء على وضع أطر لتحديد هيكلية وحوكمة تنفيذ البرامج والمبادرات وتطبيق الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية الخضراء، حيث ينصب تركيزنا على تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، وتم إنشاء مجلس وطني متخصص من أجل التنسيق والإشراف على تنفيذ برامج الأجندة الخضراء، بالتعاون مع مؤسسات أخرى، وقامت الوزارة بوضع خطة وطنية للتغير المناخي 2017-2050.

وتقدم هذه الطبعة الثالثة من تقرير حالة الاقتصاد الأخضر بدولة الإمارات العربية المتحدة نظرة عامة على التقدم الذي أحرزته الدولة نحو الاقتصاد الأخضر على الصعيدين الوطني والمحلي في العام الماضي. ولأول مرة يستعرض التقرير التقدم المحرز لعدد 96 مبادرة محددة في الأجندة الخضراء، بالإضافة إلى قياس نتائج مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء في الإمارات العربية المتحدة البالغ عددها 41 مؤشراً (مؤشرات الأداء الخضراء الرئيسية).

كما استضافت الدولة اجتماع الطاولة المستديرة العالمي لمبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أكتوبر 2016. وفي هذا السياق، تسلط هذه الطبعة من تقرير حالة الاقتصاد الأخضر الضوء على مساعي القطاع المالي الإماراتي في تمكين الاقتصاد الأخضر من خلال إطلاق 10 مبادرات استدامة فريدة من نوعها تُبرز التزام القطاع المالي بدعم رؤية الإمارات. حيث قامت أكثر من 30 مؤسسة مالية في دولة الإمارات بالتوقيع على "إعلان دبي بشأن التمويل المستدام"، الذي صدر عن اجتماع الطاولة المستديرة العالمي.

وتنتظر الدولة الحدث التاريخي الذي سوف نحتفل به بعد خمس سنوات لنعلن عن أول معلم رئيسي للتحول باتجاه الاقتصاد الأخضر والعمل للحد من تداعيات التغير المناخي، والذي يتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس دولة الإمارات في عام 1971. كما نتطلع إلى تكثيف جهودنا، وطاقاتنا المبذولة لتحقيق الاستدامة وتحقيق أهداف رؤية الإمارات 2021، آملين أن نطلعكم على التطورات التي حققناها على المدى الطويل. وكلي ثقة من أن هذا التقرير سوف يلهم رحلتكم الخاصة نحو الاستدامة .

حول هذا التقرير

جاء تقرير حالة الاقتصاد الأخضر لدولة الإمارات ليترجم الجهود الحثيثة لكافة الجهات المحلية والوطنية في تطبيق نهج الاقتصاد الأخضر الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه "يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، ومواجهة المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية". وسيقوم هذا التقرير بتحقيق ذلك من خلال تزويد الجمهور بتفاصيل واضحة عن جهود القطاع الحكومي و القطاع الخاص فضلا عن تحديد مكانة الدولة الحالية من خلال مؤشرات أداء تقيس التقدم المحرز.

ويغطي هذا الاصدار الفترة من يناير إلى ديسمبر 2016 ما لم يتم تحديد فترة زمنية أخرى.

الفصل 1

التمويل المستدام لاقتصاد أخضر إماراتي يحدد دور دولة الإمارات العربية المتحدة في النهوض بممارسات التمويل المستدامة باعتبارها واحدة من مجالات التركيز لعام 2016 لتنفيذ الأجندة الخضراء 2030 لدولة الإمارات، فضلا عن نتائج اجتماع الطاولة المستديرة العالمي للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI 2016) الذي عقد في دبي في أكتوبر

الفصل 2

التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة الخضراء للدولة: يقدم نظرة عامة عن خطة العمل التي تم إطلاقها في عام 2015 من أجل التحول نحو الإقتصاد الأخضر في الدولة، كما يقدم معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في السنة الأولى من تنفيذه، إلى جانب تسليط الضوء على مبادرات أجندة الإمارات الخضراء المتقدمة.

الفصل 3

مبادرات الإقتصاد الأخضر في الدولة: يسلط الضوء على خمس مبادرات قيد التنفيذ أو التخطيط من قبل الإمارات الخمس في الدولة كجزء من الجهود لدعم الأجندة الخضراء لدولة الإمارات، بالإضافة إلى أبرز المشاريع المنفذة خلال عام 2016.

الفصل 4

التعاون الدولي من أجل التحول الاقتصادي نحو الأخضر : يعرض المؤتمرات العالمية رفيعة المستوى التي استضافتها حكومة الإمارات العربية المتحدة أو شاركت فيها في عام 2016، فضلا عن فرص بناء القدرات المتاحة لدول أخرى في الإقليم لتعزيز جهود التحويل نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

الفصل 5

أداء الدولة في التقدم المحرز نحو الاقتصاد الأخضر: يستعرض أحدث نتائج مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء (Green KPIs) في الإمارات العربية المتحدة، والتي تضم 41 مؤشراً رئيسياً، بالإضافة إلى نظرة عن المؤشرات وتفسيرات موجزة عن اتجاهات الأداء الملحوظة في السنوات الأخيرة.

المحتويات

مقدمة 4

نبذة عن تقرير حالة الاقتصاد الأخضر لدولة الإمارات : تحديث عام 2017 6

1 - التمويل المستدام لاقتصاد أخضر إماراتي 10

اجتماع الطاولة المستديرة العالمي لمبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دبي (UNEPI) 12

المشاركة الوطنية في اجتماع الطاولة المستديرة 14

إعلان دبي 16

عشر مبادرات للتمويل المستدام في الإمارات العربية المتحدة 19

1. 10 مليار دولار أمريكي في 10 سنوات من التمويل المستدام 19
2. إنشاء مركز بحوث حول إدارة المياه والنظم الإيكولوجية 19
3. دمج الاستدامة في العمليات الأساسية 20
4. الحوافز للمتعاملين للتوجه نحو بيئة خضراء 21
5. التوجه الرقمي واللاورقي لتخضير وإشراك الشباب 21
6. ترويج المنصة للمعرفة المالية بين المتعاملين والطلاب 22
7. تدريب الشباب من خلال توفير الخبرات الحقيقية 23
8. المنح الدراسية لقادة المستقبل والموظفين المحتملين 24
9. مد يد العون وتحسين فرص وصول المحتاجين 25
10. تقديم منصات مصرفية لجمع التبرعات 26

2 - التقدم المحرز لتنفيذ الأجندة الخضراء للدولة 28

نظرة عامة عن الأجندة الخضراء 30

حوكمة تنفيذ الأجندة الخضراء 30

التقدم المحرز في 96 مبادرة من مبادرات الأجندة الخضراء 33

1. الاقتصاد المعرفي التنافسي 33
2. التنمية الاجتماعية ونوعية الحياة 36
3. البيئة المستدامة وتثمين الموارد الطبيعية 39
4. الطاقة النظيفة والتكيف مع التغير المناخي 42
5. الحياة الخضراء والاستخدام المستدام للموارد 44

3 - مبادرات الإقتصاد الأخضر في الدولة 48

أبوظبي 50

دبي 52

الشارقة 54

رأس الخيمة 56

الفجيرة 57

4 - التعاون الدولي للتحول نحو الاقتصاد الأخضر 58

ملتقى أبوظبي لاتخاذ الإجراءات العملية 60

جمعية الأمم المتحدة للبيئة 60

أهداف التنمية المستدامة في القمة العالمية للحكومات 61

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي في مراكش (COP22) 62

إطلاق المنظمة العالمية للاقتصاد الأخضر (WGEO) 63

أسبوع النمو الأخضر العالمي 63

حوار السياسات الإقليمية بشأن التمويل الأخضر 64

5 - أداء الدولة في التقدم المحرز نحو الاقتصاد الأخضر 66

لمحة عامة عن مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء 68

نظرة عامة عن أحدث نتائج مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء 69

1. الاقتصاد المعرفي التنافسي 69
2. التنمية الاجتماعية ونوعية الحياة 69
3. البيئة المستدامة وتثمين الموارد الطبيعية 70
4. الطاقة النظيفة والتكيف مع التغير المناخي 70
5. الحياة الخضراء والاستخدام المستدام للموارد 71

أحدث نتائج مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء للدولة 72

الفصل الأول:
التمـويـل المـستـدام لاقتصـاد أخضـر إماراتـي

يعد جذب التمويل والاستثمار من القطاع الخاص عاملاً حاسماً للنجاح في عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات لأنه يساعد في زيادة حجم الاستثمار المطلوب بشكل كبير. وعلى الرغم من توافر حلول التكنولوجيا الخضراء بشكل واسع واستعداد الحكومة والأفراد لتنفيذ الإجراءات المستدامة، فإن مشاركة القطاع الخاص المحدودة في التمويل الأخضر تعتبر تحديا كبيرا في دولة الإمارات، حيث يتم حالياً تمويل أو إدارة معظم المشاريع الخضراء الرائدة في الدولة من قبل الجهات الحكومية.

وفي هذا السياق، يعتبر تعزيز التمويل المستدام بين المؤسسات المالية في الإمارات العربية المتحدة عنصرا أساسياً في أجندة الإمارات الخضراء 2030، الذي يتضمن التمويل الأخضر وبرنامج دعم الإستثمار المذكورين في برامج التنفيذ (راجع الفصل الثاني). ومن هذا المنطلق، بدأت وزارة التغير المناخي والبيئة سلسلة من الورش والاجتماعات مع المؤسسات المالية في الدولة لزيادة الوعي وتبادل المعرفة بشأن التمويل المستدام، بدءاً من عام ٢٠١٥، بالتعاون مع الجهات الاتحادية والمحلية ذات الصلة، وفي مقدمتها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ويعرض هذا الفصل جهود دولة الإمارات في النهوض بممارسات التمويل المستدام باعتبارها أحد مجالات التركيز في عملية تنفيذ الأجندة الخضراء لعام 2016.

الدورة الرابعة عشرة لاجتماع الطاولة المستديرة العالمي للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI)

تحت رعاية صاحب السمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي ورئيس المجلس التنفيذي، نظمت وزارة التغير المناخي والبيئة اجتماع الطاولة المستديرة العالمي الرابع عشر للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI) في دبي بتاريخ 25 و 26 أكتوبر 2016، وتم تنظيم هذا الحدث العالمي الأول من نوعه في الشرق الأوسط بدعم من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ومنذ انعقاد الاجتماع الأول في جنيف بسويسرا في عام 1994، أصبح اجتماع الطاولة المستديرة العالمي للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حدثاً رئيسياً عالمياً لوضع أجندة التمويل المستدام على مر السنين، مما ساهم في ضم المئات من القادة من جميع أوساط النظام المالي وكذلك من المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والحكومية، وأعضاء الأمم المتحدة. وقد تم اختيار دولة الإمارات من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعقد الدورة الرابعة عشرة لاجتماع الطاولة المستديرة العالمي نظرا لأهميتها المتزايدة في التمويل العالمي وسجلها الحافل في الاقتصاد الأخضر وتعزيز الاقتصاد الإسلامي.

ويعد تنظيم هذا الحدث خطوة ذات أهمية كبرى في تحريك الحوار العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطبيق اتفاق باريس للمناخ (Paris Climate Agreement) وخطة عمل أديس أبابا (AAAA) (Addis Ababa Action Agenda) بشأن تمويل التنمية، وإطار سنداي للحد من آثار مخاطر الكوارث، والتي اعتمدت الأمم المتحدة كل منها خلال عام 2015.

ومن ثم، كان الاهتمام الرئيسي لاجتماع الطاولة المستديرة العالمي في مساعدة مجتمع التمويل على فهم ما يعنيه هذا البرنامج العالمي الجديد بالنسبة لمجالهم. وقد استقطب الحدث الذي استمر ليومين حوالي 400 مشارك من 40 بلداً قاموا بمناقشة تدابير التنمية المستدامة الأكثر إلحاحا في قطاع التمويل، حيث شملت قائمة المتحدثين أعضاء مجلس الإدارات والمدراء التنفيذيين لمؤسسات مالية وهيئات رقابية بالإضافة إلى ممثلين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة وقادة المجتمع المدني. وكان الهدف من حلقات النقاش إيجاد رؤى مشتركة حول العديد من التساؤلات الرئيسية حول مستقبل التمويل، والإجابة على هذه التساؤلات التي شملت:

- كيف تؤثر الأجندة الجديدة في مجال التنمية المستدامة والتغير المناخي على القطاع المالي؟
- كيف يصبح قطاع التمويل محركاً للتنمية المستدامة؟
- ما درجة تأثير التكنولوجيا والتغيرات الإجتماعية على مستقبل التمويل؟
- ما هي التوجهات والاحتياجات الناشئة في قياس درجة المخاطر؟
- ما هي الفرص التجارية الرائدة ؟
- ما الذي يجب أن يتعلمه التمويل المستدام من التمويل الإسلامي؟
- كيف يمكن تسريع الانتقال إلى الاستدامة في قطاع التمويل؟

اجتماع الطاولة المستديرة العالمي للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (26 - 25 أكتوبر 2016)

الاجتماع العالمي الرابع عشر للطاولة المستديرة للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI) في دبي وناقش المجتمعون، عقب الجلسة الافتتاحية، تطبيق التمويل الإسلامي على تمويل المشاريع الخضراء، والحاجة إلى إجراء تمويل عاجل للتنمية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة وتعميم الاستدامة في النظام المالي من خلال الدمج ما بين مخاطر الكربون والإفصاح عن الأداء غير المالي وتحويل الإطار التنظيمي.

وبدأ اليوم الثاني بتقديم عروض ملهمة حول تمويل الابتكار الأخضر وإحداث تأثير إيجابي على المجتمع. وركزت الجلستان الأخيرتان على مجالات محددة مثل التكنولوجيات والمدن وعلاقة الطاقة والمياه والغذاء، وأسواق الأوراق المالية، وقد اختتمت فعاليات اليوم الثاني بخلق رؤية حول مستقبل التمويل المستدام.

كما قدمت المناقشات التفاعلية رؤىً ودروساً عن الفرص الهامة لتمويل الاقتصاد الأخضر، والتي يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

- ينبغي القيام بتغييرات كبرى في الطريقة التي تعمل بها نظمنا الاقتصادية.
- يجب على النظام المالي التكيف.
- أصبح التعاون بين القطاعين العام والخاص أحد المعايير الجديدة.
- أصبحت الاستدامة جزءاً من الممارسات التجارية المشتركة.
- قد تغير نموذج إدارة المخاطر إلى دمج المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما في ذلك تداعيات التغير المناخي.

[1] للمزيد من التفاصيل عن المناقشات العالية للطاولة المستديرة، الرجاء مشاهدة الإجراءات، بما في ذلك مقاطع الفيديو من الدورات والعروض المقدمة، في: www.unepfi.org/grt/2016

المشاركة الوطنية في اجتماع الطاولة المستديرة العالمي:

وفي طور التحضير لهذا التجمع الرفيع المستوى، قامت الوزارة بدعم من المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بعقد سلسلة من الاجتماعات مع المؤسسات المالية ابتداءً من عام 2015 لزيادة مستوى المعرفة بالتمويل المستدام والاهتمام به، حيث نظمت وزارة التغير المناخي والبيئة اجتماع الطاولة المستديرة على مستوى الدولة في عام 2015، وأجرت دراسة استقصائية وطنية للمؤسسات المالية لتحديد الممارسات الحالية للتمويل الأخضر، وذلك بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة التأمين وهيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) وهيئة دبي للخدمات المالية (DFSA)[2]. كما تم تنظيم ورشة عمل لمدراء المصارف بهدف توفير تجربة تعليمية تفاعلية في اتخاذ القرارات المتكاملة في مجال تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية شارك فيها اثنين من الخبراء الدوليين اللذين رشحهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وقد توصلت اجتماعات الطاولة المستديرة الوطنية إلى أن دولة الإمارات تحتاج إلى تسريع ونشر ممارسات التمويل المستدام لتحقيق المستوى المطلوب من الاستثمار وحجم المشاريع للتنوع الاقتصادي من خلال تعزيز الصناعات الخضراء. فيما تشير آراء الاستبيان إلى ضرورة بناء خارطة طريق من خلال خطوات متعددة للتقدم الإستراتيجي المنسق وطنياً للتمويل المستدام (راجع الشكل أدناه). وهذا أيضاً يمثل جزءاً من تنفيذ أجندة الإمارات الخضراء (البرنامج الفرعي 1-2-3: برنامج التمويل الأخضر ودعم الاستثمار – انظر الفصل الثاني لمزيد من التفاصيل).

خارطة طريق لتعميم التمويل المستدام في دولة الإمارات

[2] للحصول على تفاصيل الدراسة، اطلع على تقرير الاقتصاد الاخضر الصادر من وزارة البيئة والمياه (في ذلك الوقت)، 2015 : المسح الوطني الأول على مساهمات المؤسسات المالية إلى الاقتصاد الأخضر، www.moccae.gov.ae/assets/f0dbe459/state-of-green-finance-in-the-uae.aspx.

وبعد الانتهاء من بناء خارطة الطريق والتشاور مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شكلت وزارة التغيير المناخي والبيئة فريقاً وطنياً توجيهياً معني بالتمويل المستدام في يونيو 2016 بالتعاون مع مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي واتحاد مصارف الامارات، كما قامت الوزارة بدعوة البنوك الرائدة والشركات المالية الأخرى للإنضمام إلى الفريق.

واتفق المشاركون في الاجتماع الأول على أن مهمة الفريق الأساسية تتمثل في اتخاذ تدابير تعاونية للنهوض بممارسات التمويل المستدام ونشرها في قطاع الصناعة وذلك من خلال تبادل المعرفة والخبرات وتقديم الدعم للحكومة في وضع أدوات ومبادئ توجيهية داعمة للسياسة العامة، مما يساعد على خلق فرص متكافئة فيما يتعلق بقضايا الاستدامة في هذا القطاع، بالإضافة إلى بناء القدرات للمؤسسات. كما تم وضع الخطوة التالية مباشرة لتعزيز فهم مشترك عن الاستدامة لدى المؤسسات المالية الإماراتية، والتي ساعدت في تطوير إجراءات تعاونية ملموسة خلال اجتماع الطاولة المستديرة العالمي وما بعده.

اجتماعات الفريق التوجيهي الوطني المعني بالتمويل المستدام (يونيو و سبتمبر 2016)

انضمت المزيد من المؤسسات في الاجتماع الثاني الذي تم عقده في سبتمبر 2016، حيث تم إجراء تمارين جماعية تفاعلية لتبادل المعرفة وممارسات الاستدامة الحالية لكل شركة مع تعزيز الفهم العام ووضع الأهداف المشتركة. كما تم تقسيم المشاركين إلى مجموعتين وفقا لمفهوم نماذج القاع الثلاثي: وهي مجموعة «الأفراد» (الموظفين والمجتمعات المحلية) ومجموعة «الكون» (البيئة) لتناقش كل مجموعة جانبين رئيسين من الموضوع – وهي الممارسات الداخلية والممارسات التي تؤدي إلى الآثار الخارجية، حيث تم استعراض مبادرات متنوعة مع تصنيفها التقريبي وفقا للشكل التالي لتقديم توافق عام في الآراء حول نطاق التمويل المستدام في دولة الإمارات، في حين سلطت التمارين الجماعية المثالية الضوء على ما ينبغي للمؤسسات المالية الإماراتية أن تطمح إليه من جهودها الرامية إلى التوجه نحو الممارسات المستدامة قبل الذكرى الخمسين لتأسيس الدولة في عام 2021 وعلى كيفية تحقيق الأهداف المحددة.

إعلان دبي

تم إطلاق إعلان دبي للمؤسسات المالية في دولة الإمارات بشأن التمويل المستدام خلال الدورة الرابعة عشرة لاجتماع الطاولة المستديرة العالمي للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي استضافتها وزارة التغير المناخي والبيئة في أكتوبر 2016، وجاءت هذه الوثيقة تتويجا لأنشطة المشاركة الوطنية المذكورة سابقا، ولا سيما أنشطة الفريق التوجيهي الوطني، من أجل إبراز تقدم إجراءات الاستدامة في دولة الإمارات حتى الآن، وتأكيد التزامها بتحقيق اقتصاد أخضر.

أكدت المؤسسات المالية الإماراتية المشاركة في اجتماع إطلاق وثيقة إعلان دبي بشأن التمويل المستدام على دعمهم لرؤية الإمارات 2021 ومساندتهم لعملية تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد أخضر وفق الأجندة الخضراء 2030–2015 لاستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء وذلك بحضور كل من معالي مبارك راشد خميس المنصوري، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومعالي الدكتور ثاني الزيودي، وزير التغير المناخي والبيئة وكبار مسؤولي برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي هذا الإعلان اعتمد الشركاء على التزام الحكومة بأهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ، مع الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع التمويل في تمكين اقتصاد أخضر وتنمية مستدامة مع القدرة على التكيف والشمول.

كما أكد الموقعون ضرورة تعاون قطاع التمويل مع حكومة دولة الإمارات والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات المعنية الأخرى بالمساهمة في عملية التحول من خلال تحسين الأداء البيئي والمجتمعي المباشر وغير المباشر للمؤسسات بجانب توفير فرص اقتصادية وبيئية واجتماعية وتسهيل الإقراض أو الاستثمار أو التمويل اللازم للمشاريع خاصة المتوسطة والصغيرة (SME) والشركات والعملاء ذوي الأهداف المستدامة، واضعين بالاعتبار المخاطر المترتبة على التغير المناخي والبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في عمليات إدارة مخاطر المؤسسات.

وقد بدأت الدولة من خلال هذا المسار العمل على إحداث تغيير جوهري في قطاع التمويل بنوعيه التقليدي والإسلامي، وتأسيس شراكات استراتيجية مع أهم المؤسسات الوطنية العاملة في مجال الاستثمار والتمويل التي تؤمن بنفس المبادئ وتسعى لنفس الأهداف إضافة إلى وضع السياسات والأطر التنظيمية الملائمة لتحفيز القطاع الخاص على المشاركة بصورة أكبر في الاستثمار بالمشاريع الخضراء.

إطلاق إعلان دبي في اجتماع الطاولة المستديرة العالمي للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (أكتوبر 2016)

إعلان دبي للمؤسسات المالية
بدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن التمويل المستدام

نقر نحن المؤسسات المالية القائمة بدولة الإمارات العربية المتحدة رؤية الإمارات 2021 وندعمها بكل قوة ونساند طموح دولة الإمارات العربية المتحدة لتصبح إحدى أفضل الدول في العالم بحلول ذكرى اليوبيل الذهبي في عام 2021. ومن أجل بناء مجتمع مزدهر ومفعم بالحيوية نصدق على التزام حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة باتفاقية باريس لتغير المناخ، واستعدادها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما ندعم التنمية المستدامة للدولة تماشيا مع الأجندة الخضراء الخاصة بدولة الإمارات 2015-2030.

ونحن ندرك الأدوار التالية المهمة التي يمكن أن يؤديها القطاع المالي في سبيل تمكين اقتصاد أخضر شامل صديق للمناخ وخلق ثقافة تنمية مستدامة:

- تحديد وإدارة وتحسين الأداء البيئي والمجتمعي المباشر وغير المباشر للمؤسسات.
- المساهمة بأفضل ما لدينا من قدرات وإمكانيات في المجتمع من أجل خلق فرص اقتصادية وبيئية واجتماعية.
- الإقراض أو الاستثمار أو تسهيل التمويل أو توفير التأمين للمشاريع والأعمال والعملاء بأهداف مستدامة وكذلك دعم نمو قطاع المشاريع الناجحة الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- الأخذ بعين الاعتبار المناخ ومخاطر البيئة والمجتمع والحوكمة في عمليات إدارة مخاطر المؤسسات.

نقر بموجبه بأن هدفنا يتمثل في توسيع وتسريع ممارسات التمويل المستدامة من أجل تحقيق رؤية 2021 بالشراكة مع الحكومة الإماراتية ومبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات الخيرة الأخرى ذات الصلة بما في ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- الإجراءات التالية:

- تحديد وظيفة متخصصة أو تعيين موظف أول ليكون "البطل" في ترويج ودعم المسؤولية الاجتماعية والاستدامة داخل المؤسسة.
- الحد من تأثير الشركة على البيئة من خلال تنفيذ إستراتيجيات وعمليات مثل الرقمنة وكفاءة الطاقة والمياه والمباني الخضراء وإعادة التدوير.
- الحد من تأثير أصحاب المصالح بالمؤسسة على البيئة مثل الموظفين والموردين والعملاء والزبائن والمستثمرين ومتلقي الاستثمارات من خلال تطوير الرقمنة وتحسين إمكانيات التواصل والتشجيع على استخدام النقل العام وزيادة الوعي البيئي والتشجيع على تبني أنظمة الإدارة البيئية وغير ذلك.
- تعزيز المساواة واحترام التنوع في القوى العاملة (من حيث النوع والجنس والإعاقة والدين والعرق وغير ذلك) وأماكن العمل الصحية فضلاً عن دعم النمو المهني للموظفين بما في ذلك التوطين حيثما يتم التشجيع على تعيين كبار الموظفين والاحتفاظ بالموظفين الإماراتيين.
- دعم التضمين المالي للفئات التي لا تصلها الخدمات المصرفية وتوصيل الخدمات المصرفية لجميع فئات المجتمع.
- التعامل مع العملاء بكل عدالة والمشاركة في الإقراض المسؤول.
- المساهمة في تمكين المجتمعات على المستوى المحلي أو الخارجي من خلال -على سبيل المثال- تطوع الموظفين والتبرعات للمؤسسات الخيرية ورعاية الفعاليات ونشر التوعية وإدارة الحملات وتثقيف الشباب بالإدارة المالية وريادة الأعمال.
- دمج متطلبات الاستدامة محلياً أو عالمياً في المنتجات المالية الحالية و/ أو إنشاء منتجات جديدة تساعد في الحد من الأنشطة غير المستدامة وإيجاد تأثير إيجابي على التنمية المستدامة والتشجيع على إدارة المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات أو التي تيسر أعمال العملاء للاستثمار في التنمية المستدامة.
- دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وعوامل التغير المناخي في عمليات تقييم المخاطر الخاصة بنشاطات الأعمال مثل الإقراض وتمويل المشاريع والاستثمار والتأمين.

تنفيذا للإجراءات المذكورة أعلاه بصورة فعالة وتحقيقا لرؤية 2021 فإننا سنبذل كل ما في وسعنا من خلال :

- تبادل المعرفة والخبرات ودعم البحث وبناء القدرات بالتعاون مع المؤسسات المالية الأخرى.
- الرجوع إلى أفضل الممارسات العالمية وتوجيهات التمويل المستدام والاستثمار مثل مبادئ خط الاستواء والاستثمار المسؤول ومعايير أداء شركات التمويل العالمية ومبادئ التأمين المستدام ومبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- المشاركة الجماعية في وضع إطار وتدابير للسياسة العامة في مجال التمويل والاستثمار والتأمين في المشاريع والأعمال والعملاء ذات الأغراض والأهداف المستدامة في الدولة.
- وضع أهداف واضحة وخطة تنفيذ الأعمال ومراقبة سير العمل من قبل كل مؤسسة.

جمع ونشر تقرير بصورة منتظمة حول الاستدامة/ المسؤولية الاجتماعية للشركات محلياً و/ أو عالمياً وفقاً للمعايير الدولية مثل المبادئ التوجيهية لمبادرة التقارير العالمية (G4).

- تشجيع المؤسسات الأخرى على المشاركة في الأعمال السابقة من خلال توسيع شبكة التعلم الوطنية والتعاون مع المجتمع الدولي.

حفل توقيع إعلان دبي مع نور تكافل (7 فبراير 2017، دبي)

وصل عدد الشركاء إلى 31 شريك (حتى 15 مارس 2017) وتهدف الوزارة حاليا إلى الحفاظ على استمرارية هذا الزخم من خلال تنظيم اجتماعات منتظمة مع الموقعين لتسهيل تبادل المعارف ودراسة أفضل الممارسات العالمية في مجالات محددة من التمويل المستدام.

الموقعون على وثيقة إعلان دبي (كما في تاريخ 15 مارس 2017)		
مصرف أبوظبي الإسلامي	دنيا للتمويل	شركة نور للتكافل
بنك عجمان	الإمارات الإسلامي	بنك رأس الخيمة
البنك العربي الأفريقي الدولي	بنك الإمارات دبي الوطني	رأس الخيمة الوطنية للتأمين
بنك ملي إيران، دبي	بنك أبوظبي الأول (بنك أبوظبي الوطني)	بنك الشارقة الإسلامي
بنك بارودا	بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط	تكافل الإمارات للتأمين
بنك الشارقة	بنك المشرق	توريق القابضة
بنك صادرات إيران، دبي	الموارد للتمويل	المستثمر الوطني
باركليز	بنك الفجيرة الوطني	بنك الاتحاد الوطني
مصرف باريس الوطني بارييباس	بنك الكويت الوطني – دبي	البنك العربي المتحد
سيتي بنك الإمارات العربية المتحدة	شركة الصكوك الوطنية	نور بنك
بنك دبي التجاري		

10 مبادرات للتمويل المستدام في دولة الامارات

ومن خلال المناقشات التي جرت مع الفريق التوجيهي كما سبق وصفه، تم جمع وتحليل عدد من ممارسات الاستدامة التي تبنتها المؤسسات المالية في الإمارات العربية لتحديد الفهم العام والأهداف المشتركة في نشر التمويل المستدام. واستنادا إلى هذا التحليل، يسلط هذا القسم الضوء على عشر مبادرات فريدة من نوعها قيد التنفيذ في الدولة والتي تهدف إلى تعزيز فرص تحقيق اقتصاد أخضر، وتم عرض الكثير منها على المشاركين في اجتماع الطاولة المستديرة العالمي للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

1. 10 مليارات دولار أمريكي في سنوات من التمويل المستدام

أعلن بنك أبوظبي الوطني (NBAD)[3] في يناير 2016 عن التزامه بتوفير قروض واستثمارات وتسهيلات بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي (7 . 36 مليار درهم) من التمويل على مدى السنوات العشر القادمة للمشاريع المستدامة بيئياً، من أجل مواكبة أحدث التوجهات الخضراء التي وضعتها الرابطة الدولية لأسواق رأس المال. وقد أعطت هذه الخطوة الأولوية للأعمال التجارية المستدامة، وكانت بمثابة بيان للنوايا الاستراتيجية للبنك.

وقد سلطت تقارير بنك أبوظبي الوطني حول تمويل مستقبل الطاقة في عامي 2015 و 2016 على ضرورة تحديد مواقف قيادية للأهمية المستقبلية لمصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المستقبلي في المنطقة، حتى في ظل انخفاض أسعار النفط اليوم. وتؤكد التقارير أن الطلب على الطاقة في المنطقة لا يزال يتجاوز العرض ويدرس الدور الحاسم الذي ستؤديه المؤسسات المالية في الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

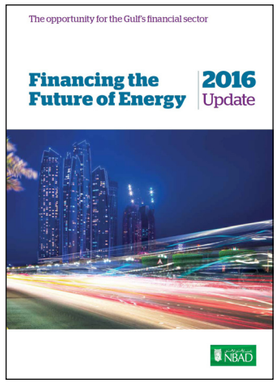

المصدر: NBAD

2. إنشاء مركز أبحاث لإدارة المياه والنظم الإيكولوجية

تتسم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) بمحدودية موارد المياه العذبة، حيث تعتبر محمية وادي وريعة في إمارة الفجيرة إحدى المناطق النادرة جداً في دولة الإمارات من حيث وجود المياه العذبة على مدار السنة. وفي شراكة مع معهد مراقبة الأرض (EarthWatch) وجمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي للحياة الفطرية (EWS-WWF)، قام بنك أتش أس بي سي الشرق الأوسط (HSBC ME) بتمويل إنشاء أول مركز للبحوث والتعلم في المنطقة. وتتمثل أهدافه في تثقيف وتوعية المجتمع حول قضايا المياه العذبة والموارد، وإجراء البحوث الإيكولوجية للمياه العذبة، ووضع السياسات واللوائح بناءً على المعرفة العلمية ذات الصلة. ومن المقرر أن ينتهي البرنامج الذي استمر خمس سنوات في مارس 2017. وقد قام فرق التطوع من أتش أس بي سي من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بزيارة إمارة الفجيرة كل أسبوع للعمل جنبا إلى جنب مع العلماء الدوليين في جمع البيانات عن المياه، وذلك لمدة خمسة أشهر من السنة، لأكثر من أربع سنوات. وقد رحب مركز وريعة للبحوث والتعلم حتى الآن بأكثر من 600 زائر من موظفي أتش أس بي سي والطلبة والمتطوعين من منظمات خارجية، بما في ذلك نائب الرئيس التنفيذي الإقليمي والرؤساء الإقليميين في أتش أس بي سي من مختلف أنحاء المنطقة للحصول على خبرة مدتها خمسة أيام. بالإضافة إلى ذلك، قام المركز بالعمل التطوعي لأكثر من 12,000 ساعة.

المصدر: HSBC

[2] تم إنشاء بنك أبوظبي الأول (FAB) من خلال دمج بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول في عام 2017

3. دمج الاستدامة في العمليات الأساسية

في سبتمبر 2015، أصبح بنك أبوظبي الوطني (NBAD) البنك الوحيد في الإمارات العربية المتحدة الذي قام بالتوقيع على مبادئ خط الاستواء، والتي تعتبر معيارا عالميا لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في مشاريع التمويل، وهي تساعد البنك لتحديد الأطر المؤسسية والإجتماعية والحوكمية (ESG) عند التعامل مع العملاء، واعتماد أفضل الممارسات الدولية في تقييم المخاطر الإجتماعية والبيئية. كما تدعم التزام البنك لمتابعة الأداء (المؤسسية والإجتماعية والحوكمة) الخاص به وانبعاثات غازات الدفيئة (GHG)بما يتماشى مع معايير الجيل الرابع لمبادرة التقارير العالمية (GRI) . وهو أيضا أول مصرف في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي يقدم تقاريره عن انبعاثاته إلى برنامج التغير المناخي للمستثمرين. وفي إعادة التوازن السنوي لعام 2016، احتل البنك المركز الاول في مؤشر إس أند بي (S&P) /حوكمة وبان أرب (PAN ARAB ESG)وذلك تقديرا لجهوده (المؤسسية والإجتماعية والحوكمة) في الإقليم.

وتماشيا مع التزامه بتنفيذ المبادئ التوجيهية لأيزو 26000 ISO، قام بنك الاتحاد الوطني (UNB) بمكاملة المعايير الخاصة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحديد الحد الأدنى للأجور وتوفير متطلبات الصحة والسلامة والمساواة بين الجنسين في عملية الشراء، حيث يتم التأكيد على تلك المعايير أثناء التقييم من قبل البائعين من خلال تعبئة استبيان عند تسجيل المورد أو المتعامل الخاص بالبنك، ويتم مراجعتها سنويا للتحقق من التزام الشركة بتنفيذ الممارسات المسؤولة بيئياً. وفي عام 2014، بلغ مجموع مبلغ المشتريات من الموردين المسجلين محليا ٪ 100.

وفي عام 2012، أطلق بنك اتش اس بى سى(HSBC) استراتيجية REDUCE (التخفيف) للحد من انبعاثات الكربون السنوية بحوالي الثلث لكل موظف، حيث سيتم خفض انبعاثات الكربون السنوية من 3.5 طن لكل موظف في عام 2011 إلى 2.5 طن بحلول عام 2020، وذلك من خلال المشاركة الفعالة من قبل الموظفين والعمل مع الموردين وتمويل المشاريع المبتكرة وتقليل استخدام الطاقة وإعادة تدوير النفايات وتطبيق الطاقة المتجددة وتبني مفاهيم المباني الخضراء وإقامة مراكز البيانات وتعزيز روح السفر وتقليل الورق. ومنذ عام 2009، قام البنك بتدريب أكثر من 1000 موظف من كبار المديرين من خلال برنامج القيادة المستدامة. ومن المتوقع أن يتبنى المشاركون مفهوم تطبيق الاستدامة في عملية صنع القرار وتنفيذ المشاريع في الأعمال التجارية والوظائف التي يعملون فيها.

كما أطلق بنك اتش اس بى سى صندوق الكفاءة الإيكولوجية الذي يدعم المشاريع المبتكرة المقترحة من قبل الموظفين للحد من البصمة البيئية، حيث بلغ عدد المشاريع المدعومة أكثر من 70 مشروعا حتى الآن والتي تشمل ولا تنحصر في : تجربة إضاءة LED، ومنشآت اللوحات الضوئية لإنتاج الطاقة الشمسية، وتحويل النفايات العضوية إلى أسمدة ، وتجربة نظام إدارة الطاقة، وعدد من المبادرات التي زادت الكفاءة في مراكز البيانات.

ويتم تقييم الطلبات على أساس قدرتها على الحد من مستويات انبعاث الكربون، وتوفير العائد على الاستثمار، والمساهمة في تحقيق أهداف البنك، مما أدى إلى نتائج ملموسة منذ عام 2011، تمثلت في انخفاض شراء الأوراق بنسبة ٪54 ، وانخفاض ٪11 من إجمالي الكيلومترات المقطوعة وانخفاض ٪29 في انبعاثات الكربون جراء السفر و تقليل 50٪ من مجموع النفايات و ٪22 في إجمالي استهلاك الطاقة. ويجري حالياً مراجعة أهداف استراتيجية "التخفيف" لتكامل أهداف أكثر طموحا.

4. الحوافز للمتعاملين للتوجه نحو بيئة خضراء

أطلقت دنيا للتمويل (دنيا) قرض السيارات الخضراء في سبتمبر 2015 للعملاء الذين يقودون سيارة صديقة للبيئة أو ذات كفاءة في استهلاك الوقود في الإمارات بقيمة فائدة مخفضة، كحافز مالي للعملاء لشراء السيارات الخضراء. ويأتي إطلاق هذا القرض تماشياً مع التزام الشركة المستمر بدفع عجلة النمو المستدام في الدولة وإظهار المزيد من التفاني في تحقيق النتائج الخضراء. ويتم دعم القرض الجديد من قبل حلول خدمة تكنولوجيا العصر الجديد مثل التطبيق كويك موبايل (Qwik Mobile)للعمليات اللاورقية مثل إصدار البيانات وخدمة العملاء على مدار الساعة.

كما أطلق بنك الإمارات دبي الوطني (NBD)قرض السيارات الخضراء في يناير 2017 لتعزيز استخدام السيارات الكهربائية والهجينة إستجابة للاهتمام المتزايد من السكان لدعم الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات و يحق للعملاء المهتمين بالاستثمار في السيارات الصديقة للبيئة التي يتم بيعها من قبل وكلاء السيارات المعتمدين في دولة الإمارات،التقدم بطلب للحصول على هذا القرض الذي يقدمه البنك بخصم ٪0.05 على معدلات التخفيض المعمول بها.

5. التوجه الرقمي و اللاورقي لتخضير وإشراك الجيل الجديد

في يونيو 2016، أعلن بنك الإمارات دبي الوطني (ENBD)أنه سيقوم باستثمار مبلغ 500 مليون درهم (136 مليون دولار) على مدى السنوات الثلاث المقبلة من أجل تمويل الابتكار الرقمي والتحول متعدد القنوات لعملياته ومنتجاته وخدماته. من خلال هذه المبادرة الأولى من نوعها التي تستخدم الرقمنة والمدخلات الاجتماعية كعناصر

وكعرض تمهيدي، يقوم البنك أيضا بالتنازل عن رسوم المعالجة الكاملة.

قام بنك الاتحاد الوطني (UNB)بالشراكة مع شركة اليوسف للتكنولوجيا الخضراء، وهي شركة رائدة في مجال توفير الحلول الكهربائية الموفرة للطاقة، لإطلاق قرض أخضر. تقدم هذه الخدمة حلولا مصممة خصيصا للعملاء للحصول على مجموعة واسعة من المنتجات الموفرة للطاقة من الماركات العالمية الشهيرة التي تقدمها شركة اليوسف للتكنولوجيا الخضراء.

تمكين رئيسية، سيوفر البنك الرقمي الجديد لزبائن الجيل القادم الخدمة الذاتية لإدارة الأموال مع الأدوات والتطبيقات المفيدة التي يمكن من خلالها إجراء أكثر من 100 معاملة عبر الإنترنت، وبالتالي توفر استهلاك الورق بشكل كبير.

كما أطلق البنك مبادرة "التوجه الأخضر / اللاورقي" في مايو 2016، والتي تهدف إلى تقليل استخدام الورق من خلال أربع ركائز – تبسيط العمليات، الرقمنة، المشاركة الجماعية، والتوعية – بهدف خفض استهلاك الورق بنسبة ٪10-15 بحلول أبريل 2017 وهذا يشمل مبادرة شهرية لكافة الإدارات الداخلية لتقديم أفضل الأفكار استنادا إلى مدى خفض التكاليف وقابلية التوسع وسهولة التنفيذ والتأثير الإيجابي على ممارسات الموظفين اليومية. وحتى الآن، تم تقديم أكثر من 300 فكرة تم تنفيذ 30 فكرة منها. على سبيل المثال: من المتوقع أن توفر رقمنة تقارير نهاية السنة حوالي 7.5 مليون ورقة سنويا.

وتركز أحد الأهداف العشر لاستراتيجية "التقليل" لبنك أتش أس بي سي الشرق الأوسط (HSBC)على المنتجات الورقية وتهدف لتحقيق غايتين : الأولى هي تقليل كمية الورق المستخدم من قبل البنك داخلياً وخارجياً، والثانية هي ضمان شراء جميع الأوراق من مصادر مستدامة. في نهاية عام 2015، وصلت نسبة الورق المستخدم في البنك من مصادر مستدامة إلى ٪95.

6. تعزيز محو الأمية المالية بيـن العمـلاء والطـلاب

أطلق بنك الإمارات دبي الوطني (ENBD) برنامج "المال الذكي" في شهر نوفمبر 2016 باعتباره مجال التركيز الرئيسي لإستراتيجية الاستثمار الإجتماعي، وهو برنامج متعدد الأوجه لمحو الأمية المالية يهدف إلى تثقيف وتمكين الموظفين والعملاء والمجتمع من إدارة إجراءات التمويل الشخصي بفعالية. وقد شارك ما يقرب من 1،000 طالب من مختلف أنحاء الإمارات العربية المتحدة في برنامج "مصرفي ليوم واحد" وتعلموا كيف تقوم الصناعة المصرفية بوظائفها اليومية وترجمة النظرية إلى المعرفة العملية. كما أطلق البنك مبادرة أخرى لتشجيع الإدارة المالية السليمة والادخار والإنفاق الذكي والإقراض والاستثمار والتخطيط المالي عبر رعايته لموقع Worthy.ae، مركز المحتوى المتخصص في الإدارة المالية السليمة على الإنترنت، وذلك في إطار التزامه بمفهوم المسؤولية المصرفية الذي ينتهجه البنك.

وقام بنك أتش أس بي سي الشرق الأوسط (HSBC ME) بإنشاء أول غرفة تداول تفاعلية (ITR) في المنطقة في الجامعة الأميركية في الشارقة (AUS)، وهي بيئة تعليمية متقدمة تقنيا تتكون من 24 مقعد ومصممة لتكون منصة تداول نموذجية كما هي في البنوك، بما في ذلك نفس نماذج الخلاصات الحية والبرمجيات الصناعية وأدوات التحليل.

والغرض الرئيسي من ITR هو سد الفجوة بين النظرية والممارسة بحيث يمكن للطلاب الاستعداد لمواجهة التحديات في مكان العمل. كما يتضمن البرنامج تبادل المعرفة على شكل إرشادات ومحاضرات من متطوعي البنك، بما فيهم المدراء الكبار والتجار والآخرون من الخبراء الماليين.

منذ إطلاق ITR في عام 2016، استخدم أكثر من 400 طالب هذه الوسيلة الإبداعية لإتمام مهامهم الجامعية ومتطلبات الدورات المختلفة حيث يشمل هذا النظام ثماني دورات للمرحلة الجامعية والدراسات العليا، بالإضافة إلى أساسيات الجامعية، مثل الصفوف والبحوث وإصدار الشهادات. كما جرت مسابقة تجارية حتى يتمكن الطلاب من تعزيز وإظهار مهاراتهم التجارية، حيث شارك بالمسابقة ٤١ طالبا يتداولون بعضهم بعضا باستخدام برنامج محاكاة سوق التداول على أساس طريقة القيمة المعرضة للخطر.

وأطلقت دنيا برنامج دنيا لاستشارات الديون في عام 2016 لمساعدة جميع المقترضين في دولة الإمارات بغض النظر عن علاقتهم بدنيا وتمكينهم من إدارة ديونهم بشكل أكثر فعالية لتجنب

المصدر: HSBC

المصدر: NBAD

الديون المفرطة. كما يتم تقديم ورش العمل لأصحاب الديون المفرطة لتوفير سبل لتخفيض التزاماتهم الشهرية إلى مستويات معقولة، بالإضافة إلى جلسات منتظمة في مواقع متعددة لتوفير سهولة الوصول، ومراكز مساعدة مخصصة بالبريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة (SMS) لتوفير التوجيه المستمر.

قام بنك أبوظبي الوطني (NBAD) بإجراء اختبار تجريبي لأكاديمية بنك أبوظبي الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (SME) من سبتمبر 2015 حتى أبريل 2016 لمعالجة اثنين من أهم المتطلبات في عملية تسهيل الحصول على رأس المال للأعمال وبناء المهارات للأعمال التجارية، حيث تم تقديم ورش عمل لبناء المهارات من قبل المنظمات الاحترافية مع تغطية المواضيع التالية:

- كيف تجعل عملك قابلاً للتداول.
- فهم وتنفيذ مبادئ المحاسبة
- فهم حوكمة الشركات
- أساليب التسويق الفعالة
- تحقيق مهارات القيادة في خدمة العملاء

وبلغ إجمالي عدد المشاركين في ورش العمل الخمس في المرحلة التجريبية 542 مشاركا.

7. تزويد الشباب بتجربة العالـم الحقيقـي

أطلقت دنيا للتمويل برنامج دنيا لقادة أعمال المستقبل للشباب بهدف إعداد مجموعة من الشباب الطموح بالمهارات والمعرفة اللازمة ليصبحوا قادة الأعمال التجارية في المستقبل. وخلال البرنامج، استطاع الطلاب، الذين تم اختيارهم من المدارس الثانوية والجامعات، الإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بكيفية تأسيس وتطوير وقيادة الشركات، إلى جانب اكتسابهم مهارات رئيسة أخرى في تطوير الأعمال، مثل تحديد والاستفادة من فرص الأعمال الجديدة، والتعرّف إلى كيفية استغلال الموارد بشكل فعّال، والعمل كفريق مهني متخصص، وفهم أهمية الابتكار وأخلاقيات العمل. ووفر البرنامج، والذي استضافته دنيا للتمويل في مكاتبها في منطقة دبي للتعهيد، أساليب تعليم تحفيزية وتفاعلية متنوعة.

وحصل البرنامج المجاني الذي تم اطلاقه للمرة الأولى في العام 2013 على علامة "دبي للوقف" من مركز محمد بن راشد العالمي لاستشارات الوقف والهبة، وهو أحد مبادرات محمد بن راشد العالمية، وذلك تقديرا لمساهمة شركة دنيا المجتمعية كنموذج يحتذى به في القطاع الخاص مما يؤكد على الدور المحوري الذي يلعبه البرنامج في دعم المجتمع وتلبية متطلباته.

في يوليو 2015، أعلن بنك الفجيرة الوطني(NBF) عن استضافته برنامج NBF GenNext، وهو برنامج ريادي يهدف إلى مساعدة أبناء المتعاملين مع البنك من الشركات والمؤسسات على تطوير مهاراتهم في مجال الأعمال لاستلام مناصب إدارية في المؤسسات العائلية الخاصة بهم. وسيضم البرنامج هذا العام 20 مشاركاً في قمة تدوم أسبوعاً.

ويهدف البرنامج إلى إطلاع المشاركين على مبادئ الإدارة والخدمات المالية الأساسية التي تتراوح من تحديد عوائد المساهمين إلى إعداد استراتيجيات التمويل الملائمة لشركاتهم.

وسوف تقدم إدارة بنك الفجيرة الوطني مجموعة من النصائح حول كيفية إدارة المؤسسة بنجاح والحفاظ عليها للأجيال القادمة. وقد أصبحت هذه المبادرة برنامجاً سنوياً للتفاعل مع العملاء صمم ليتناسب مع مختلف احتياجات التخطيط للتعاقب الوظيفي لدى متعاملي البنك من المؤسسات والشركات.

أطلق بنك «اتش اس بي سي» الشرق الأوسط المحدود والمجلس الثقافي البريطاني برنامج المدارس الجديد «تقدَّم» يهدف إلى

المصدر: دنيا

تعزيز تطلعات الشباب ورفع مستوى الثقة والاعتداد بالنفس. وسيعمل البرنامج على الجمع بين التعلم على الإنترنت وتقديم ورش عمل تطبيقية قائمة على التفاعل بين المدرسين والمشاركين؛ وفي ختام البرنامج، ستقام مسابقة شائقة داخل المدارس.
إن توجه برنامج "تَقَدَّم'Taqaddam' " بتزويد الشباب في سن 15 و16، في تسع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بما يحتاجونه من مهارات مستديمة لتحقيق نجاح أكبر وإعدادهم بصورة أفضل للانتقال من الحياة المدرسية إلى الحياة الراشدة ولانتقاء ما سيُطرح أمامهم من اختيارات.

وقامت ست دول مختلفة بالمشاركة، وهي البحرين ومصر والكويت ولبنان وقطر والإمارات العربية المتحدة، في السنة التجريبية لمبادرة (تقدم- Taqaddam) التي تضم 1234 طالبا و 80 معلما من 58 مدرسة بالشراكة مع الهيئات التعليمية المحلية. في دولة الإمارات،تم إلهام أكثر من 240 طالبا من 12 مدرسة للوصول إلى مستوى كفاءات شخصية أعلى و ذلك بمساعدة 29 متطوعا من بنك أتش اس بي سي الشرق الأوسط HSBC . واستضافت مسابقة "أفكار المستقبل" كجزء من المرحلة النهائية من البرنامج حيث قام الطلاب بالعمل في مجموعات لوضع فكرة مبتكرة تتناول التحديات العالمية الرئيسية المتعلقة بالبيئة والصحة أو رفاهية المجتمع.

قام بنك المشرق بعمل برنامج (تحرك - MOVE) بالتعاون مع مركز رعاية الفعل Action Care Centre في الفترة ما بين فبراير ويونيو 2016. وقد ساعدت هذه المبادرة أكثر من 100 طالب في الصف الحادي عشر الذين يدرسون في المدرسة الخيرية الأهلية، لتطوير مهارات التواصل المهني والشخصي واللغة الإنجليزية. إن تطوع موظفي البنك في جميع ورش العمل يدل على دعمهم للطلاب، مما ساعد الطلاب على بناء قدر أعلى من الثقة. وتم توزيع الشهادات والجوائز للمشاركين في حفل تخرج أقيم في ختام البرنامج.

8. المنح الدراسية للرواد الشباب الإماراتيين و رواد المستقبل

وبفضل نجاح برنامجها لقادة الأعمال الشباب، أعلنت دنيا في عام 2015 عن برنامج دنيا المنح الدراسية للرواد الشباب الذي قام بتوزيع منح دراسية بقيمة مايقارب 400،000 درهم إماراتي (109،000 دولار أمريكي) لتمكين العقول الشابة والطموحة والمشرقة في دولة الإمارات . وقد أتاح برنامج دنيا للمنح الدراسية للرواد الشباب الفرصة لجميع الطلاب، بدءاً من مرحلة التعليم ما قبل المدرسة وحتى مرحلة التعليم الجامعي وطلاب الدكتوراه، للحصول على مبلغ تصل قيمته إلى 000 , 20 درهم، وذلك لتغطية الرسوم الدراسية للعام الدراسي 2016–2015، وكان من المقرر أن تقدم هذه المنحة لعشرين طالباً فقط، ولكن نظراً للإقبال المتزايد، تم إضافة ثمانية عشر طالباً ليصل العدد الإجمالي للفائزين في هذا البرنامج إلى 38 طالباً.

قام بنك الفجيرة الوطني NBF بتأسيس شراكة استراتيجية مع كليات التقنية العليا (HCT) في الفجيرة في عام 2013، حيث عرض البنك رعاية وتدريب الطلبة الإماراتيين على مهن مصرفية بعد التخرج. وتهدف هذه المبادرة إلى تحديد الطلاب الواعدين، وتقديم المساعدة المالية لهم لتعليمهم، وإعدادهم للمهن في مجال الخدمات المالية. وفي عام 2012، قام البنك بالتبرع أيضا بمبلغ 250،000 درهم (68،000 دولار أمريكي) لدعم برنامج المساعدات المالية. وتم انفاق هذه الأموال على شراء أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية للطلاب الإماراتيين المحتاجين المسجلين في العام الدراسي الجديد.

في سبتمبر 2016، أعلن بنك رأس الخيمة الوطني (RBF) عن البرنامج الإداري «ارتقاء» لطرح 120 وظيفة تقريباً للمواطنين خلال عام 2016، وذلك تطبيقاً لسياسة التوطين في البنك، الموجهة لزيادة نسبة المواطنين، حيث تم خلال العام الماضي أيضاً، توظيف 120 موطناً ومواطنة ، وقام البنك بتحديد وتطوير المهارات القيادية لدى الشباب، مع إمكانية عالية لمواطني دولة الإمارات، أن ينالوا مناصب تنفيذية في القطاع المصرفي في المستقبل، تشمل 10 مناصب إشرافية خصيصاً لأفضلهم أداءً ضمن القطاع المصرفي الإماراتي. وعلى نطاق أوسع، واصل البنك العمل باستمرار على نحو وثيق مع العديد من المنظمات المختصة بالتنمية الوطنية، بما في ذلك هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية (تنمية) ، برنامج الإمارات لتطوير الكوادر الوطنية، من أجل استقطاب وتطوير واستبقاء المواهب من الإماراتيين.

تركز دنيا بشكل خاص على الأولوية الرئيسية للدولة في ضمان أن يصبح المواطنون الإماراتيون رواداً في المستقبل. وتقدم الشركة فرصا متنوعة في إطار برنامج كوادر دنيا لتطوير المواهب الوطنية الإماراتية سواء كموظفين بدوام كامل أو دوام جزئي، وتمت رعاية العديد من المديرين الوطنيين ذوي الإمكانات العالية للإمارات العربية المتحدة من أجل برنامج التنمية المتسارعة لمدة ثلاثة أسابيع للحصول على المهارات الإدارية الرئيسية وبرامج التنمية التنفيذية المماثلة التي أجرتها مدرسة بوث (Booth) للأعمال في جامعة شيكاغو. و يوفر برنامج كوادر دنيا فرصة فريدة لمواطني دولة الإمارات للتعلم والنمو المهني تحت أجنحة أحد مقدمي الخدمات المالية الرائدة.

المصدر: RAKBANK

9. مد يد العون وتحسين فرص وصول المحتاجين

وكان لبنك الاتحاد الوطني (UNB) دور فعّال في دعم مبادرة بريق الأمل (Ray of Hope) التي تعني بتوفير منتجات طب الأسنان والنظافة الشخصية والبطانيات لسكان مجمعات العمال، وذلك من خلال تطوع موظفي البنك لزيارة مجمعات العمال لتوزيع المنتجات. كما قام البنك أيضا برعاية مشروع النداء الإنساني الدولي الذي يهدف إلى توفير الإغاثة للأسر المحتاجة في دولة الإمارات من خلال تزويدها بالإحتياجات الأساسية. ودعمت المبادرة 68 عائلة في عجمان وأم القيوين ورأس الخيمة من خلال توفير المواد اللازمة لفصل الصيف، مثل مكيفات الهواء والثلاجات. وبلغت ميزانية الاستثمار المجتمعي للبنك ما يعادل (3 , 3 مليون درهم) 900 , 000 دولار أمريكي) في عام 2014، أي ما نسبته 0.16٪ من نسبة الأرباح قبل خصم الضريبة.

تعقد حملة "ساعدنا على مساعدة الآخرين(Help us Help Others) التابعة لبنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط (HSBC ME) التي تنظم سنويا كجزء من احتفالات شهر رمضان بالتعاون مع 27 جمعية خيرية تقدم مشاريع منفصلة في ثمانية بلدان مختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستخدام النظام المصرفي الخاص بالبنك أمانة (أموال من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية) والتبرعات وتمويل بنك إتش إس بي سي. ومن خلال هذه الحملة، قام بنك إتش إس بي سي بإطلاق مشروع يعتبر واحداً من أكبر المشاريع التي تقودها أي مؤسسة مالية، حيث تم بذل أكثر من 30،000 ساعة عمل تطوعية لمساعدة المجموعات الضعيفة في مجتمعاتهم المحلية بما في ذلك الأطفال المتضررين من الكوارث و الأيتام والعمال المهاجرين والمسنين و الأسر ذات دخل أقل (الدخل المنخفض).

وبالنسبة لأحد المشاريع، أقام بنك بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط أكبر معرض في سوق رمضاني (Ramadan Market Fair) من نوعه في الدولة، حيث أتيحت الفرصة للعمال الذكور والوافدين الاستمتاع بيوم التسوق المجاني واختيار مجموعة متنوعة من العناصر بناءً على احتياجاتهم. كما أتيحت فرصة للعمال بالحصول على فحوصات طبية مجانية والمشاركة في عدد من الألعاب الترفيهية. وفي اليوم التالي، قام متطوعو إتش إس بي سي الشرق الأوسط وأسرهم بتعبئة الهدايا المتبقية لهؤلاء العمال الذين كانوا يقيمون خارج دبي. وفي المجموع، شارك أكثر من 200 متطوع في هذا المعرض، وتم توصيل المعونات إلى 2500 عامل في جميع أنحاء

المصدر: بنك الإمارات دبي الوطني

دولة الإمارات. أعلن بنك الإمارات دبي الوطني في أكتوبر 2015 عن التزام استراتيجي طويل الأمد للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تحت شعار معاً بلا حدود (Together Limitless). والهدف من هذا المشروع هو المساعدة في إيجاد عالم لا توجد فيه عراقيل أمام ذوي الإعاقة وبحيث لن يقف أي شيء في وجه تحقيقهم لأحلامهم وأهدافهم وتطلّعاتهم.

وفي عام 2016، أصدر البنك تقريراً بعنوان العادات المصرفية لذوي الإحتياجات الخاصة في دولة الإمارات بالتعاون مع إيبسوس Ipsos والميدان المستدام Sustainable Square. وقد كانت مخرجات نتائج التقرير من منظور البنك إلى أن ذوي الإحتياجات الخاصة أصيبوا بالإحباط من تجربة عملائهم، بما يتجاوز إمكانية الوصول المادي البسيط. وبعد ذلك، قام البنك بتزويد موظفيه بالتدريب على آداب الإعاقة، وأدى إلى ترقية خمسة فروع إلى "فروع صديقة للإعاقة" عن طريق إعادة التهيئة لإمكانية التنقل وإدراج ميزات للبصراء (المعاقين بصريا).

أطلق بنك رأس الخيمة الوطني (RBF) برنامج "اندماج" في مطلع عام 2016، بمساعدة (سنسيشن ستيشان) وهو مركز علاج خاص متعدد التخصصات يقدم خدمات للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والتحديات التنموية. وبرنامج اندماج هو برنامج مبني على خبرات العمل الذي يوفر فرصة فريدة للتعلم المهني والتنمية الشخصية للطلاب والخريجين ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما يدعم البنك منذ تأسيسه مركز رأس الخيمة للتوحد (RAK Autism Centre) الذي يوفر برامج إعادة تأهيل الأطفال المصابين بالتوحد في رأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القيوين، ويهيئهم للالتحاق بالمدارس النظامية (متى ما أمكن ذلك).

10. منصات مصرفية لجمع التبرعات

أبرم بنك الفجيرة الوطني (RBF) شراكة مع جمعية الإمارات للحياة الفطرية بالتعاون مع الصندوق العالمي لصون الطبيعة (EWS-WWF)، وبموجب هذه الشراكة، يستخدم البنك شبكة صرّافاته الآلية لنشر التوعية بهدف الحفاظ على وادي الوريعة، وذلك من خلال تشجيع العملاء على المساهمة بدرهم واحد كلّما سحبوا الأموال من الصرّافات الآلية التابعة للبنك. يُشار إلى أنّ هذه المساهمات طوعية بالكامل وستظهر في الرصيد النهائي على إيصالات الصرّافات الآلية بعد كل عملية سحب للأموال، و كذلك على كشوفات الحسابات الصادرة للعملاء في آخر كل شهر.

يقدم بنك الإمارات دبي الوطني (NBD) في خدماته، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف المتحرك، لمساعدة شركاء المعتمدين لجمع التبرعات في الإمارات، بحيث يمكن للعملاء استخدام ميزة "أرغب في التبرع" على قنوات التواصل الاجتماعي، أو النقر على زر "أعجبني(Like)" ليتيح لهم التبرع دون عناء للأسباب التي يهتمون بها. أيضا، يمكن للعملاء التبرع بالمال لدعم الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة من خلال استخدام نقاطهم الإيجابية "بلس بوينتس" غير المستخدمة من بطاقات الائتمان المختارة.

المصدر: NBF

الفصل الثاني:
التقدم المحرز لتنفيذ الأجندة الخضراء للدولة

نظراً للنمو المتوقع في عدد السكان والطلب المتزايد على الطاقة والموارد في الدولة، فمن الواضح أن طموح دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي وأنماط الحياة عالية الجودة لن يتم تلبيتها ببساطة عن طريق تكرار نموذج التنمية التقليدية. ولكن لا بد من البحث عن بديل لإدارة التطلعات الاقتصادية والتراث الطبيعي للبلاد حيث تم وضع خطة التنمية المستدامة في التصميم على تنمية دولة الإمارات . وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً كبيراً، غير أن رأس المال البشري والقدرة الابتكارية والقيادة التقنية التي تتسم بها دولة الإمارات العربية المتحدة ستساعد في تحقيق هذا التحول الجذري في العقود المقبلة.

ومن المتوقع أيضا أن يسفر الجهد المتسارع لفصل الأثر البيئي عن النمو الاقتصادي عن مزايا تنافسية جديدة وفرص عمل جديدة للبلد. ويقدم هذا الفصل لمحة عامة عن خطة العمل للتحول نحو الإقتصاد الأخضر في الدولة، والأجندة الخضراء بدولة الإمارات 2015-2030، الذي أطلق في عام 2015، ويقدم تقارير عن التقدم المحرز في السنة الأولى من تنفيذه، فضلا عن إبراز مبادرات برنامج الأجندة الخضراء .

لمحة عن الأجندة الخضراء

وضعت الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، عدة مؤشرات لضمان التنمية المستدامة للبيئة وزيادة كفاءة موارد الطاقة التقليدية والجديدة. كما عملت الحكومات المحلية في دولة الإمارات على تفعيل عدة خطط واستراتيجيات تساعد في تحقيق رؤية الإمارات في هذا الصدد.

وبناءً على رؤية الإمارات 2021، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، استراتيجية الامارات للتنمية الخضراء تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة" في يناير 2012. من خلال هذا القرار، أعلنت دولة الامارات العربية عزمها على تعزيز القدرة التنافسية والمستدامة لجهود التنمية الوطنية والحفاظ على بيئتها للأجيال القادمة، مع الطموح لتصبح (مركزا عالميا ونموذجا ناجحا) للتنمية المستدامة. وتم تحديد ستة مسارات استراتيجية،هي: الطاقة الخضراء، الاستثمار الأخضر، المدينة الخضراء، التغير المناخي، الحياة الخضراء والتقنيات الخضراء.

ومن خلال عملية واسعة النطاق استمرت على مدى عام لإشراك أصحاب المصلحة والتشاور، تم وضع خطة شاملة لتنفيذ إجراءات الاقتصاد الأخضر، وجرى اعتمادها من قبل مجلس الوزراء في يناير 2015 لتمثل الأجندة الخضراء 2030. وتماشيا مع رؤية 2021 وخطة التنمية طويلة الأجل لكل إمارة، تم وضع خمسة أهداف استراتيجية و 12 برنامجا رئيسياً في إطار الأجندة الخضراء. وقد صممت هذه الأهداف والبرامج لتغطي جميع الجوانب الرئيسية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر – كما هو موضح بالشكل أدناه.

الحوكمة من أجل تنفيذ الأجندة الخضراء

تم إنشاء مجلس الإمارات للتنمية الخضراء (EGDC) للتنسيق والإشراف على تنفيذ الأجندة الخضراء وضمان التعاون الفعال بين السلطات الاتحادية والمحلية وكذلك أصحاب المصلحة. وبحلول سبتمبر 2015، أنشئت خمس لجان تماشياً مع الأهداف الاستراتيجية للأجندة، تترأس كل منها وزارة اتحادية وتضم في عضويتها الوزارات المعنية والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة.

ولتحديد ومواءمة المبادرات القائمة وتحليل الفجوات في تلك المبادرات، قدمت كل لجنة في اجتماعها في ديسمبر 2015 قائمة بالمبادرات التي من شأنها أن تدعم تنفيذ برامج الأجندة الخضراء والبرامج الفرعية، وتمت الموافقة عليها. وتم تحديد مجموعة من 96 مبادرة، وأصدر المجلس توجيهات إلى اللجان لوضع خطط عمل مفصلة لتنفيذ هذه المبادرات وإدماجها في دورة الميزانية المقبلة.

وفي أعقاب التعديل الوزاري الذي شهدته الدولة وإنشاء وزارة التغير المناخي والبيئة في فبراير 2016، تم إلغاء مجلس الإمارات للتنمية الخضراء ونقل مهامه واختصاصاته الى مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة، الذي أعلن رسمياً عن تشكيله في سبتمبر 2016. ويترأس المجلس الجديد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير التغير المناخي والبيئة، ويضم المجلس 26 عضواً يمثلون الحكومات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص (الاطلاع على صفحة رقم 32).

وتم عقد الاجتماع الأول للمجلس في يناير 2017، حيث اتفق الأعضاء على تشكيل أربع لجان في إطار المجلس: لجنة التغير المناخي والتنمية الخضراء، لجنة البيئة، لجنة التوعية والتثقيف، لجنة العمل البلدي. وستشرف على تنفيذ الأجندة الخضراء لجنة التغير المناخي والتنمية الخضراء، التي ستشرف أيضا على تنفيذ الخطة الوطنية للتغير المناخي.

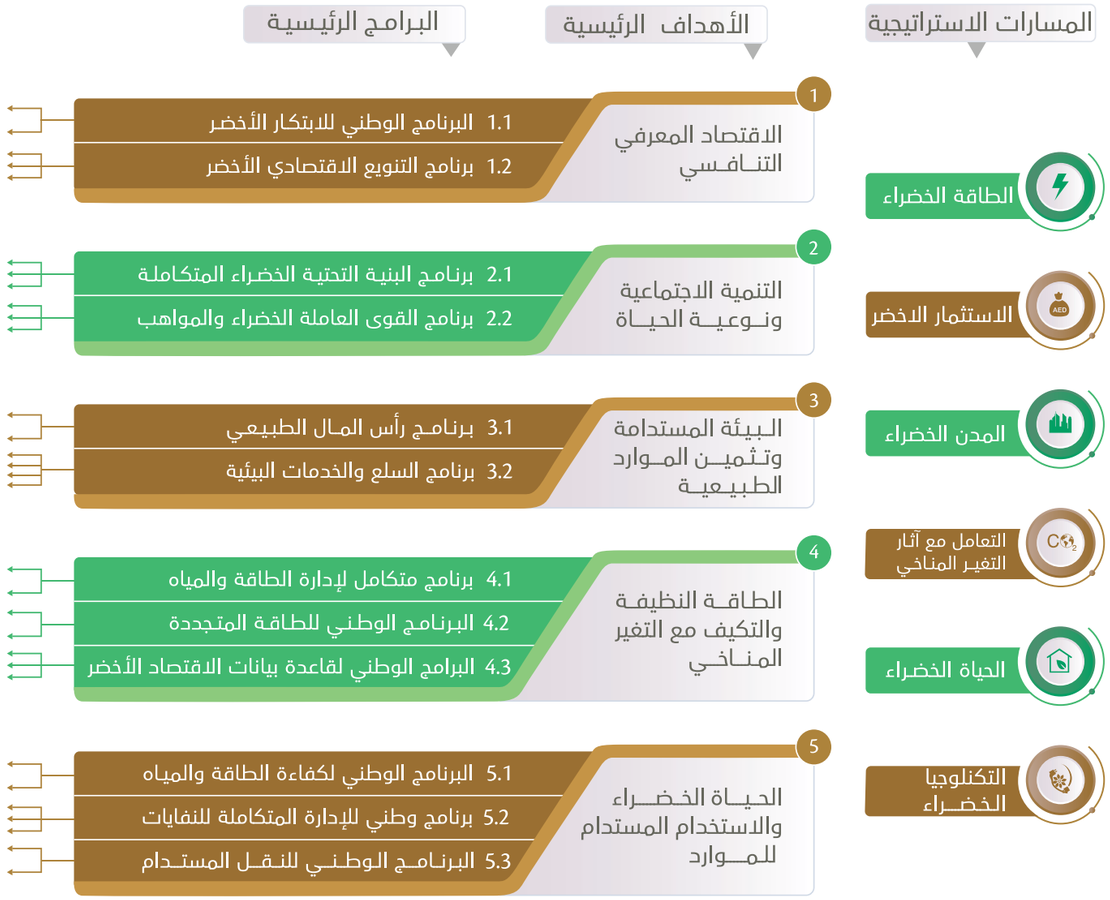

هيكل الأجندة الخضراء لدولة الإمارات 2015–2030

لقد تم تقسيم البرامج الاثنى عشر إلى 31 برنامجاً فرعياً محدداً. والبرامج الفرعية تتضمن الإجراءات التي اقترحت والمتفق عليها من قبل الجهات المعنية خلال عملية التشاور.

عضوية مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة (اعتبارا من 15 مارس 2017)

الرئيس

معالي الدكتور ثاني أحمد الزيودي
وزير التغير المناخي والبيئة

ممثلون من الحكومة الاتحادية

سعادة يعقوب الحوسني،
مساعد وزير شؤون المنظمات الدولية بوزارة الخارجية

سعادة عبدالله الشامسي،
وكيل الوزارة المساعد للشؤون الصناعية بوزارة الاقتصاد

سعادة إبراهيم الوهابي،
وكيل الوزارة المساعد للأشغال، وزارة تنمية البنية التحتية

سعادة خالد علي البستاني،
وكيل الوزارة المساعد للعلاقات المالية الدولية بوزارة المالية

سعادة فاطمة الفورة الشامسي،
وكيل الوزارة المساعد للكهرباء والطاقة النظيفة وشؤون المياه المحلاة، وزارة الطاقة

ممثلون عن الحكومات المحلية

سعادة رزان خليفة المبارك،
الأمين العام، هيئة البيئة – أبوظبي

سعادة خليفة محمد المزروعي،
وكيل دائرة الشئون البلدية والنقل، أبوظبي

سعادة حسين ناصر لوتاه،
مدير عام بلدية دبي

سعادة أحمد بطي المحيربي،
الأمين العام للمجلس الأعلى للطاقة في دبي

سعادة سالم محمد النقبي،
رئيس دائرة الشؤون البلدية والزراعة، الشارقة

سعادة هناء سيف السويدي،
رئيس هيئة البيئة والمحميات، الشارقة

سعادة عبد الرحمن محمد النعيمي،
مدير عام دائرة البلدية والتخطيط، عجمان

سعادة محمد سيف الافخم،
مدير عام بلدية الفجيرة

سعادة منذر محمد بن شكر الزعابي،
مدير عام بلدية رأس الخيمة

سعادة عبيد سلطان طويرش،
المدير العام بالوكالة، بلدية أم القيوين

سعادة يوسف جاسم المنصوري،
نائب مدير إدارة التخطيط والمسح بأم القيوين

سعادة حسن سالم اليماحي،
المدير العام، بلدية دبا، الفجيرة

سعادة خالد معين الحوسني،
المدير التنفيذي، قطاع الصحة العامة والبيئة، دائرة البلدية والتخطيط، عجمان

سعادة سيف محمد الغيص،
المدير التنفيذي لهيئة حماية البيئة والتنمية، رأس الخيمة

ممثلون عن القطاع الخاص

عيسى عبدالله الغرير،
رئيس مجلس إدارة شركة الغرير للموارد

علي آل سلوم ،
الرئيس التنفيذي، مايسترو الشركات

عبد السلام المرزوقي،
مدير عام مؤسسة خلف أحمد الحبتور

إبراهيم الزعبي،
رئيس الاستدامة، ماجد الفطيم العقارية

مي إبراهيم بومجيد،
رئيس المجموعة، التسويق والاتصالات المؤسسية، بنك أبوظبي الوطني

أحمد عبد الجليل
عبد الرحمن البلوكي،
الرئيس التنفيذي، إدارة الغابات براري

داليا المثنى،
الرئيس والمدير التنفيذي لشركة جنرال إلكتريك الخليج

الأشخاص ذو الخبرة الدائمة

سعادة فارس عبيد الظاهري،
ممثل هيئة أبوظبي للطاقة

سعادة أحمد محمد أحمد الحمادي،
عضو المجلس التنفيذي والمدير العام، دائرة الأشغال العامة والخدمات، رأس الخيمة

المهندسة مريم علي البلوشي،
مدير الدراسات البيئية، الهيئة العامة للطيران المدني

1. اقتصاد معرفي تنافسي

إحراز التقدم الفعال من خلال 96 مبادرة من مبادرات الأجندة الخضراء

وكما تم ذكره سابقاً، بدأ تنفيذ الأجندة الخضراء لدولة الإمارات من خلال 96 مبادرة وفقا للأهداف الاستراتيجية الخمسة للبرنامج، ومن خلال اثنى عشر برنامجا. ويقدم هذا الفصل عرضاً تفصيلياً عن التقدم الذي أحرزته كل مبادرة في السنة الأولى في تنفيذ الأجندة الخضراء كما نصت الأهداف الخمسة. ويسلط هذا القسم الضوء أيضاً على الأنشطة الرئيسية التي أجريت أساساً خلال عام 2016 والتي ساهمت في النهوض بالأجندة الخضراء.

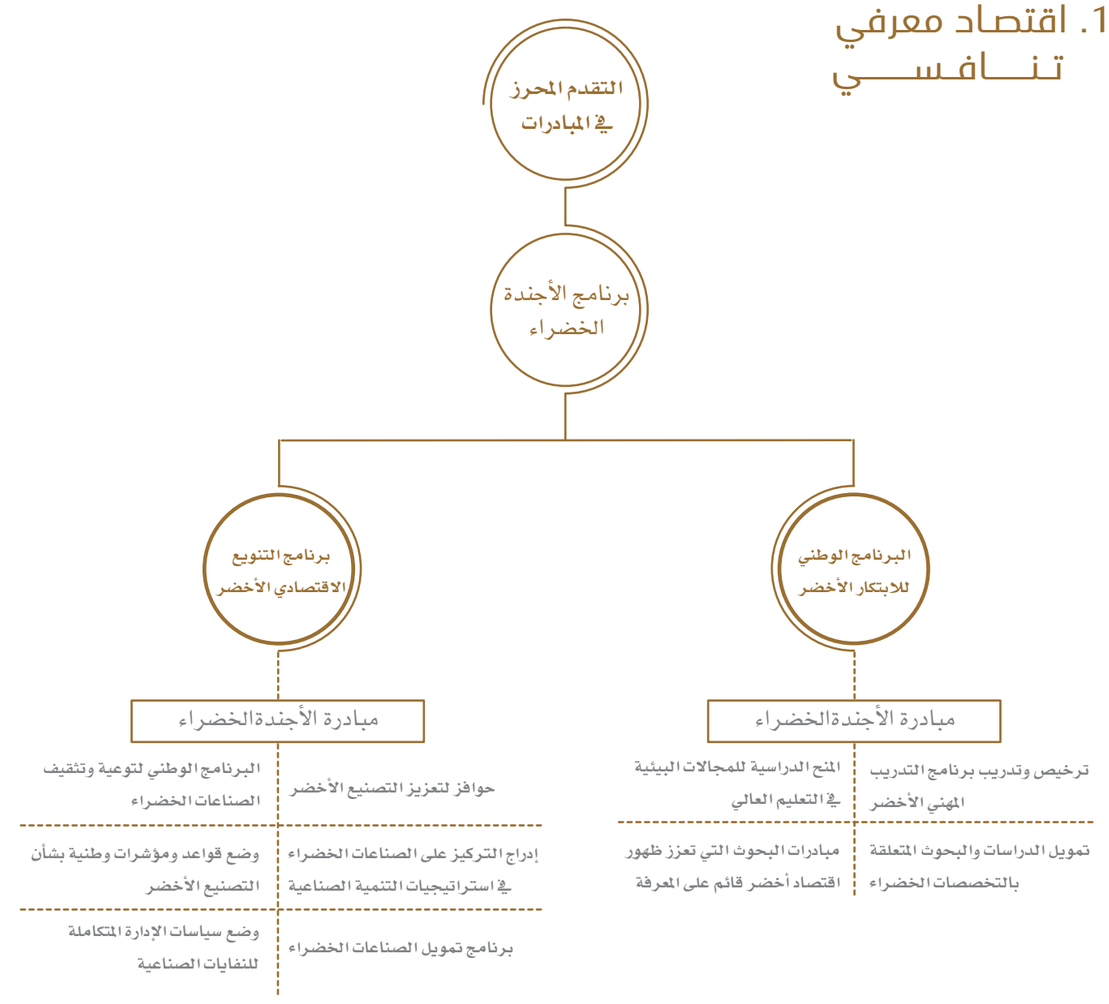

صندوق دبي الأخضر بقيمة 27 مليار دولار أمريكي

تتضح استراتيجية دبي في الانتقال إلى اقتصاد صديق للبيئة، وذلك من خلال إنشاء "صندوق دبي الأخضر" بقيمة تصل إلى 27 مليار دولار، وتحفيز الاستثمارات الخضراء والنمو الأخضر، بهدف تشجيع الاستثمارات الخضراء والنمو الأخضر. وأنشأت هيئة كهرباء ومياه دبي شركة "الاتحاد لخدمات الطاقة" (اتحاد إسكو) لتوفير فرص استثمارية وافرة وواعدة للشركات المتخصصة في عقود أداء كفاءة الطاقة إلى جانب المؤسسات المالية، وموردي المعدات والتكنولوجيا الخضراء. ويجري العمل على إعادة تأهيل أكثر من 30 ألف مبنى في إمارة دبي لضمان كفاءة استخدام الطاقة في المرحلة الأولى من هذا المشروع، إضافة إلى برنامج لإدارة الطلب على الطاقة. وتبلغ التكاليف التراكمية لهذا المشروع الاستراتيجي الطموح بالقيمة الحالية حوالي 30 مليار درهم، في حين أن الوفر بالقيمة الحالية هو حوالي 82 مليار درهم أي بصافي وفورات إجمالية تصل إلى 52 مليار درهم وبمردود اقتصادي. كما يتم الاهتمام بصورة كبيرة بالقضايا البيئية التي تسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة في دولة الإمارات. و يتم العمل من خلال مؤسسة الإمارات لأنظمة التبريد المركزي "إمباور" (Empower)، أكبر مزود لخدمات تبريد المناطق في العالم، على تسليط الضوء على فوائد تبريد المناطق لكلا القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم، و التشديد على الحاجة الملحة لتوحيد الجهود لمواجهة التحديات التي تواجه قطاع الطاقة وخلق فرص عمل جديدة في قطاعات الطاقة المتجددة والنظيفة. تم الإعلان عن إنشاء "صندوق دبي الأخضر" بقيمة 100 مليار درهم (27 مليار دولار) في نوفمبر 2015 كجزء من استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050 التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توفير 7٪ من طاقة دبي من مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2020، و 25٪ بحلول عام 2030، و 75٪ بحلول عام 2050، مما يجعلها المدينة ذات البصمة الكربونية الأقل في العالم بحلول 2050 ولتحقيق هذا الهدف الطموح على المدى الطويل، تتطلب دبي نطاقاً واسعاً من مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتوفير تكنولوجيات ومشاريع للطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة. وبالتالي فإن هذا الصندوق واسع النطاق يهدف إلى توفير التمويل للمبادرات الخضراء القابلة للتنفيذ في دبي والعمل كمحفز للسوق جنباً إلى جنب مع الممولين الحاليين للمساعدة في بناء وتسريع القطاع الأخضر. ويرأس الصندوق فريق من هيئة كهرباء ومياه دبي، والمجلس الأعلى للطاقة في دبي ومركز كربون دبي كما سيتم دعمه من قبل الاتحاد الدولي للصندوق الاستراتيجي، ومستشارين ماليين ومستشارين قانونيين.

وتهدف دبي من خلال هذا الصندوق إلى النظر إلى الاستثمار الخاص لتمويل 80٪ من مشاريعها الخضراء لتحقيق أهدافها في مجال الطاقة النظيفة. وكمرحلة أولى، ينظر الفريق في مفهوم وهيكل الحوكمة، ولوائح الإطار الأساسي، والهيكل التعاقدي، وخطة التنفيذ، استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية وفي ضوء الإحتياجات المحددة لإمارة لدبي. وفي كلمته أمام مؤتمر القمة العالمي الثالث للاقتصاد الأخضر الذي عقد في دبي في أكتوبر 2016، وقال سعيد محمد الطاير، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي: "لقد وضعنا تعريفاً صارماً دولياً لما هو (أخضر) في إطار صندوق دبي الأخضر. وسيشمل هذا التعريف مشاريع في مجال كفاءة الطاقة وإدارة جانب الطلب، والطاقة الشمسية وغيرها من الطاقة المتجددة، والإدارة المستدامة للمياه، والإدارة المستدامة للنفايات وحفظها، والمبادرات المبتكرة لإزالة الكربون، والتلوث، أو الحد من كثافة الموارد ".

إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050 (29 نوفمبر 2015)
المصدر: هيئة كهرباء ومياه دبي

معهد مصدر. المصدر: مصدر

دمج ثلاثة جامعات للتميز العالمي

وافق المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي في أكتوبر 2016، على اقتراح ضم جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث، ومعهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا، والمعهد البترولي تحت مظلة جامعة واحدة. سيتم نقل الإدارات وأعضاء هيئة التدريس من المؤسسات الثلاث، وكذلك جميع حقوقهم والتزاماتهم وأصولهم وممتلكاتهم وأموالهم إلى الجامعة الموحدة. وفي فبراير 2017، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان- رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، بصفته حاكما لإمارة أبوظبي، قراراً بتسمية بدمج الجامعات الثلاث في جامعة واحدة باسم "جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا." الهدف من وراء عملية الدمج هو إنشاء الصرح الجامعي الأفضل في العالم، حيث أن ذلك يؤكد الاهتمام البالغ والدعم اللامحدود للتعليم من القيادة الرشيدة، واهتمام قيادة أبوظبي ورؤيتها التي تقوم على أساس «التعليم أولاً»، مشيراً إلى أن ذلك يهدف إلى تحقيق فرص التعليم المتكافئة لجميع الطلبة، على مستوى الامارة في بيئة مدرسية ملائمة، توفر أفضل البرامج التعليمية التي تقدم تعليماً نوعياً، وفقاً لأعلى المستويات.

وستقوم الجامعة الجديدة أيضا بتعزيز علاقات متينة بين المؤسسات الأكاديمية والاجتماعية، وتحقيق الفوائد المتبادلة في نهاية المطاف في هذه المجالات. كما أنه سيشجع ويعزز البحث العلمي والمعرفة ونقل التكنولوجيا المتطورة وتدريب وإعداد الموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً مع المؤهلات العلمية والمهنية في جميع مجالات العلوم والمعرفة من خلال تنظيم وتنفيذ برامج التدريب والأكاديمية المتقدمة على أعلى المستويات الفنية والتقنية المهنية. كما ستقدم الجامعة الجديدة البحوث الأكاديمية والتطبيقية في المجالات العلمية والاستراتيجية ذات الصلة، وتشجع ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.

2. تنمية اجتماعية وجودة حياة عالية

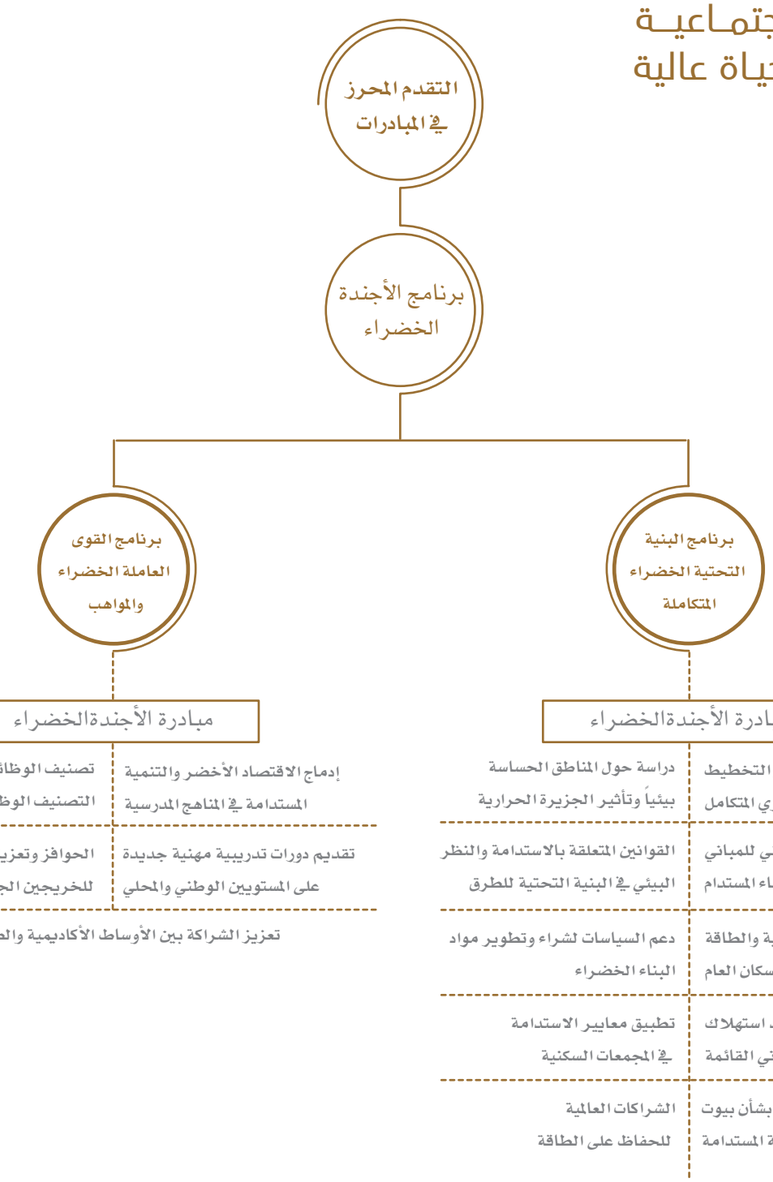

أول بيت مستدام للطاقة في إمارة دبي

في نوفمبر 2016، أعلن مركز محمد بن راشد للفضاء (MBRSC) عن البيت المستدام والمستقل في دبي. وقد تم تطوير نموذج هذا البيت ليكون مستقلاً ذاتيا في الطاقة عن شبكة الكهرباء. ويعتبر هذا النموذج هو أول منزل قابل للتكيف مع المناخ الحار والرطب في الإمارات العربية المتحدة. هذا المشروع هو أحد مبادرات مركز محمد بن راشد للفضاء التي تهدف إلى تعزيز استخدام التقنيات الخضراء والذكية للمساهمة في تنفيذ أجندة الإمارات الخضراء واستراتيجية دبي للطاقة النظيفة.

وتتراوح درجة الحرارة الداخلية للبيت المستقل بين 22-25 درجة مئوية في جميع المواسم والأوقات بحيث لا تتطلب أي جهاز تبريد تقليدي وتسهل خفض استهلاك الطاقة بنسبة 75٪. ويطبق المنزل الحلول الذكية بما في ذلك تكنولوجيا التبريد على أساس المياه المبردة، وتقنيات العزل الحراري والهواء حيث ينتشر الهواء النقي في جميع أنحاء المنزل باستمرار عن طريق نظام التهوية الميكانيكية. ويشمل المنزل أيضا إدارة ذكية ونظام التحكم التي تتفاعل مع التغيرات في الحرارة والرطوبة الخارجية. بناء هذا النموذج استغرق 100 يوم فقط، سبقها أكثر من سنة من الدراسة والمقارنة والتطبيق.

وقال سعادة يوسف حمد الشيباني، مدير عام مركز محمد بن راشد للفضاء : "يميل الاقتصاد العالمي إلى استثمار الكثير في مشاريع الطاقة المتجددة. هذا المنزل الذكي يحول قطاع الإسكان من مستهلك للطاقة إلى مصدر لها، مما يقلل من عبء إنتاج الطاقة المركزية على الاقتصاد الوطني"، ودعا الحكومة والقطاع العقاري للاستثمار في هذا النوع من المباني الذكية، مضيفا أن المركز مستعد لتقديم كل الدعم والتوجيه لهذه الغاية.

كما أعلن مركز محمد بن راشد للفضاء عن سلسلة من الخطط لضمان المتطلبات الفنية اللازمة لبناء وتطوير هذا النوع من المنازل بهدف نشر نموذج البيت المستقل في جميع أنحاء الدولة. وهي تخطط لإنشاء مختبر متخصص في إجراء التجارب والاختبارات للمنازل المستقلة للتحقق من كفاءة الأجهزة والأنظمة والمواد. وسيقوم فريق من المهندسين الإماراتيين في المركز بإجراء دراسات تكميلية لتحسين المياه المكثفة في نظام التبريد للاستخدام المنزلي.

أول منزل مستقل تم بناؤه في مركز محمد بن راشد للفضاء.
المصدر: مركز محمد بن راشد للفضاء

تنمية قدرات الشباب على مواجهة التحديات المناخية

تعمل كافة المؤسسات و الدوائر في الدولة على تنمية و بناء قدرات الشباب على مواجهة التحديات المناخية والاستفادة من تخضير الاقتصاد.

في عام 2016 أطلقت معالي شما المزروعي وزيرة الشباب مبادرة الحلقات الشبابية والتي تهدف الى التحاور مع الشباب لتطوير حلول مبتكرة لمواجهة التحديات العالمية. وتنظم الحلقة من خلال عرض للوضع الحالي (أفضل الممارسات والتوجهات والانجازات) مدته 15 دقيقة ، تليها مناقشة لمدة 45 دقيقة لأهم الفرص والتحديات. في النهاية 60 دقيقة تكون لتبادل الأفكار والاتفاق على أفضل الحلول.

في عام 2016 نُظّمت 3 حلقات شبابية عن التغير المناخي والاستدامة. حيث عقدت الحلقة الأولى بحضور معالي الدكتور ثاني الزيودي وزير التغير المناخي والبيئة ومعالي شما المزروعي وزيرة الشباب في مركز مليحة للأثار – الشارقة في أغسطس 2016. أما الحلقة الشبابية الثانية فقد تم تنظيمها في سبتمبر 2016 في مدينة نيويورك- الولايات المتحدة بهدف تشجيع الشباب الإماراتي وجميع الطلاب الذين يدرسون في الولايات المتحدة الأمريكية على المشاركة في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وقدم معالي الدكتور ثاني الزيودي في هذه الجلسة لمحة عامة عن جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في النهوض الاستدامة. وقام الشباب بمناقشة كيفية رفع مستوى الوعي والتواصل مع جميع شرائح المجتمع وتقاسم أفكارهم لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs).

«مزرعة حاويات مستدامة» طورها سفراء الكربون

المصدر: هيئة كهرباء ومياه دبي

حلقة شبابية تم تنظيمها في نيويورك (سبتمبر 2016)

المصدر: مجلس الإمارات للشباب

كما تم تنظيم الحلقة الثالثة في شهر نوفمبر 2016 في مراكش، المغرب على هامش اجتماعات الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة .

كما أطلقت هيئة البيئة بإمارة أبوظبي (EAD) مبادرة الحرم الجامعي المستدام والتي تهدف إلى تعزيز وبناء مهارات القيادة بين الشباب حتى يصبحوا أساس التغيير في الدولة في تشكيل المجتمعات المستدامة. وقد شاركت 10 مؤسسات تعليمية في أنشطة المبادرة المتنوعة، بما في ذلك مراجعة وإدارة الأثر البيئي في مرافقها الخاصة.

كما شاركت هيئة كهرباء ومياه دبي (DEWA) ومركز دبي للكربون (DCCE) مع طلاب الجامعات في برنامج سفراء الكربون عام 2014. ويوفر البرنامج للطلاب التدريب وبناء القدرات اللازمة لجعلهم قادة المستقبل الأخضر، وإشراكهم في الأنشطة التطوعية والدولية والمؤتمرات. وشاركت الدفعة الثانية من سفراء الكربون في مشروع سعى إلى تحويل حاويات الخدمة المستعملة إلى مزارع مستدامة، والتي قدمت خلال معرض المياه والطاقة والتكنولوجيا والبيئة (WETEX) في أكتوبر 2016.

وتستضيف وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع المعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI) برنامج الشباب للنمو الأخضر لبناء القدرات وتعزيز معارف الطلاب بشأن النمو الأخضر والتغير المناخي. وفي نوفمبر 2016، تم تنظيم حلقة تعليمية بعنوان "الابتكار من أجل القدرة على التكيف مع التغير المناخي"، حيث تعلم نحو 40 طالبا من تسع مؤسسات تعليمية كيف يمكن للابتكار أن يحقق حلولا للتغير المناخي.

3. بيئة مستدامة وتثمين للمـوارد الطبيعيـة

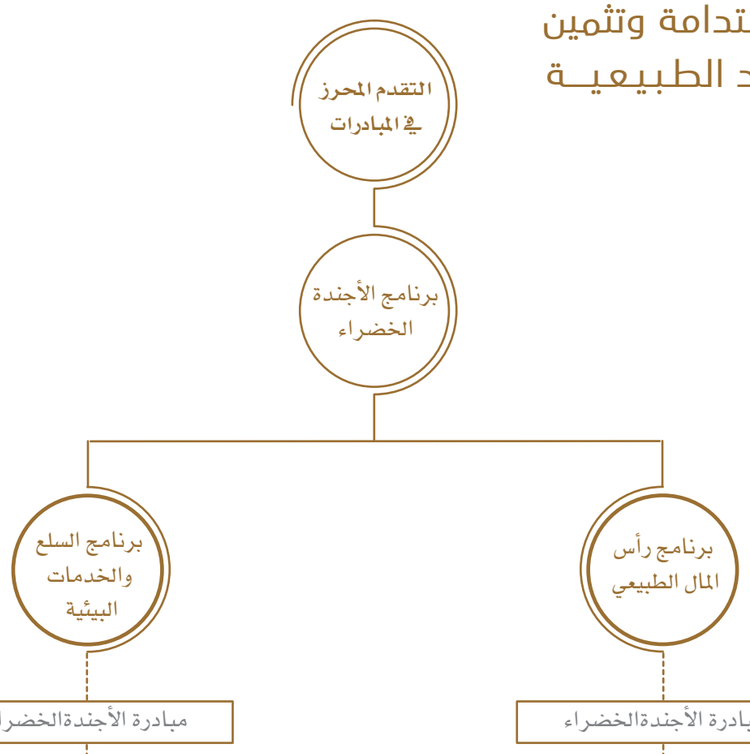

يمكن أن تساهم العنونة البيئية، مثل العلامة المميزة في الإمارات العربية المتحدة، في دفع المستهلكين نحو خيارات أفضل وأكثر مسؤولية.

النهوض بالاستهلاك المستدام من خلال البطاقات الإيكولوجية والمشتريات

يمكن أن تصبح العلامات و المعايير البيئية ذات الصلة التي تقوم على أساس علمي أدوات قوية لتوجيه المستهلك نحو الخيارات المستدامة للمنتجات والخدمات والمنظمات. حيث أن تحسين توافر المعلومات الخاصة بالمستهلكين وإمكانية الوصول إليها وجودة هذه المعلومات يمكن أن يعزز التواصل مع مستهلكي دولة الإمارات من أجل التغيير السلوكي، وبالتالي تشجيع صناعة الإمارات على الاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات المستهلكين الأكثر خضرة والاستثمار في توفير المنتجات والخدمات المستدامة والحصول عليها.

وبالإضافة إلى المعايير الوطنية والعنونة القائمة فيما يتعلق بكفاءة أجهزة المياه والطاقة والأغذية العضوية، قامت هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس (ESMA) بوضع النظام الإماراتي للعلامة البيئية للأنظمة والمنتجات الذي يضمن التفوق البيئي لمجموعة واسعة من المنتجات المماثلة لغيرها من العلامات البيئية الوطنية الأخرى مثل الملاك الأزرق الألماني. ومن المقرر تعميم العنونة الجديدة في الأنظمة والمنتجات الداخلية، ومنتجات البناء الخارجية، والأثاث الداخلي، والأدوات الكهربائية والميكانيكية، ومنتجات التعبئة والتغليف، والتنظيف المنزلي، ومنتجات الصلب والأسمنت، واللوازم المكتبية.

وتعمل وزارة التغير المناخي و البيئة بالتعاون مع وزارة المالية لتعزيز المشتريات المستدامة بين السلطات الاتحادية للاستفادة من نفوذها في السوق باعتبارها أكبر مستهلك في الدولة.، و يمكن للحكومة من خلال هذه الممارسة أن تساعد في الحد من الآثار المناخية والبصمة الإيكولوجية لعملياتها، مع توجيه السلطات المحلية والصناعة والجمهور نحو الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.

وقد صيغت السياسة الجديدة في عام 2016 وهي قيد المراجعة حاليا. وسيتعين على جميع السلطات الاتحادية أن تدمج جوانب الاستدامة في اعتباراتها المتعلقة بالشراء وأن تبلغ وتستعرض خططها المتعلقة بالمشتريات المستدامة كل عام. وتعتزم الوزارة أيضاً وضع مبادئ توجيهية لمساعدة السلطات على وضع معايير شراء مستدامة وتحديد المنتجات والخدمات المستدامة في السوق.

افتتاح مركز الأراضي الرطبة للمحافظة على الموارد الطبيعية والسياحة البيئية

تقع محمية واسط الطبيعية في إمارة الشارقة على الحدود مع إمارة عجمان. وتتألف من كثبان رملية رحبة، ومن برك ماء عذبة، وهي جزء من سلسلة قديمة ومسطّحات طينية وبحيرات شاطئية مالحة، فضلا عن الاثار التاريخية الممتدة على سواحل الخليج العربي. تدعم المحمية شريحة واسعة من أنواع الحياة البرية التي تعيش في المناطق الرطبة، فتزودها بالغذاء وتقدم لها المأوى وفرص التعشيش

وقد أعلنت الإمارة عن المحمية في عام 2007. وبدأت هيئة البيئة والمحميات الطبيعية في الشارقة (EPAA) في تطوير مركز للزوار بهدف جعلها وجهة سياحية بيئية لأولئك الذين يرغبون في معرفة المزيد عن الحياة البرية في الإمارات العربية المتحدة.

في نوفمبر 2015 افتتح صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة مركز واسط للأراضي الرطبة كجزء من مشاريع الإمارة لتعزيز موقعها كعاصمة للسياحة العربية لعام 2015، وتحسين الظروف البيئية، والحفاظ على الحياة الطبيعية في الإمارة للأجيال القادمة.

يتيح المركز للزائرين الاطلاع عن كثب على مجموعات الطيور المهاجرة حيث يضم 60 نوعاً من الطيور المهاجرة ، يبلغ عدد أفرادها 33 ألف طائر، منها على سبيل المثال «أبو المنجل الأصلع الشمالي» و«أبو المنجل اللامع» و«الزقزاق السرطاني» و«البلشون الرمادي» و«العصفور الذهبي العربي» و«البط الرخامي» أحد الأنواع المهددة بالانقراض. ويهتم المركز بجميع الأنواع و يوفر لها الغذاء الذي تحتاج إليه، وأيضاً الحماية والعناية الطبية للمصابة منها.

في فبراير 2016، شهدت محمية واسط للأراضي الرطبة في الشارقة، أخيراً تكاثر طائر البجع الوردي الظهر المهدد بالانقراض، في ظاهرة هي الأولى من نوعها بالمنطقة.

تكاثر طائر البجع الوردي الظهر المهدد بالانقراض في مركز محمية واسط للطبيعة (فبراير 2016، الشارقة)
المصدر: UAE Interact

4. طاقة نظيفة والتكيف مع تغير المناخ

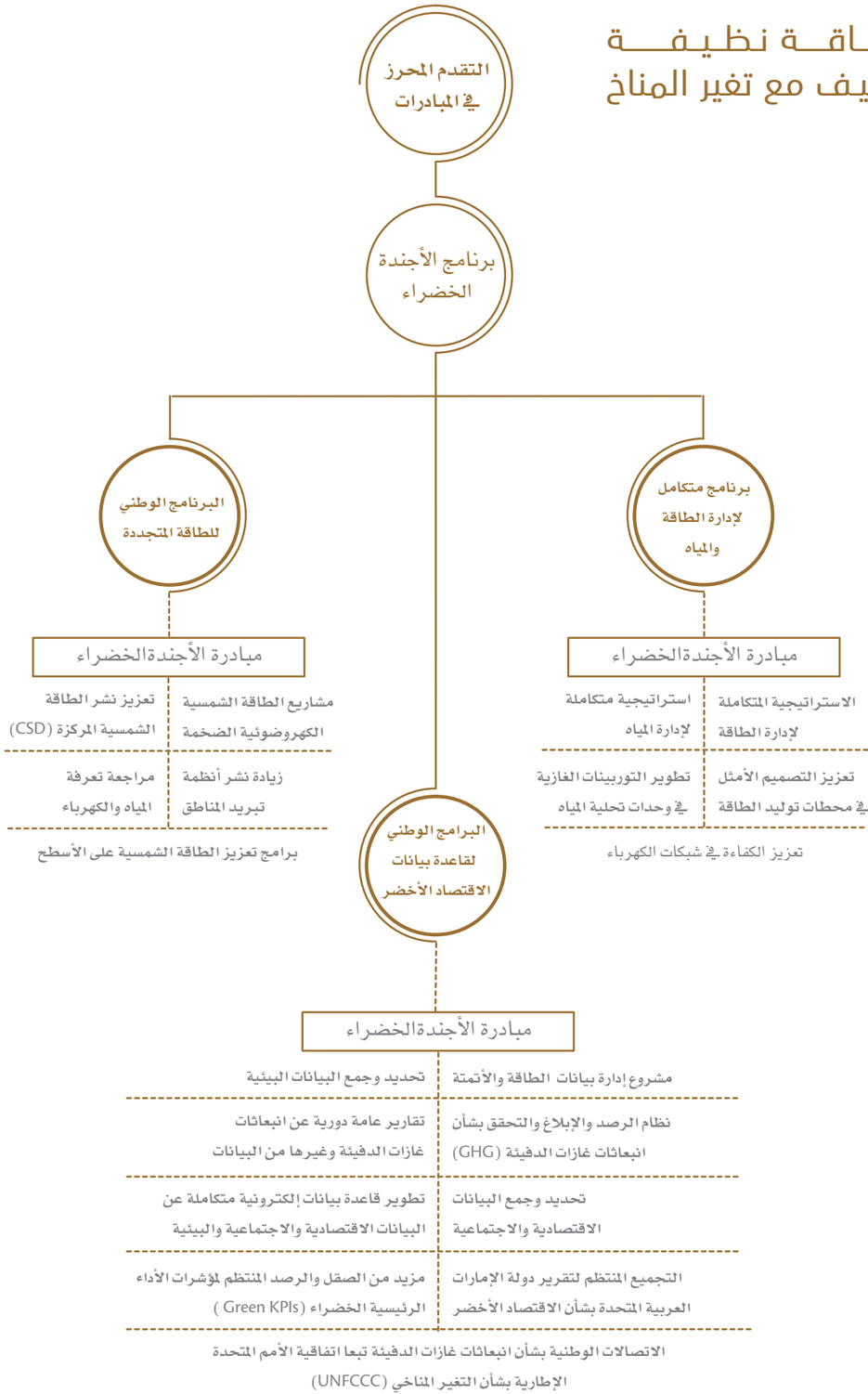

إطلاق استراتيجية الإمارات للطاقة 2050

أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، بحضور سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، استراتيجية الإمارات للطاقة، خلال العقود الثلاثة المقبلة، والتي تستهدف رفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بنسبة 40%، ورفع إسهام الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة المنتجة في الدولة إلى 50%، وتستهدف تحقيق وفر يعادل 700 مليار درهم حتى عام 2050.

جاء ذلك خلال إطلاق استراتيجية الطاقة 2050، التي تعد الأولى من نوعها بمشاركة جميع المؤسسات والهيئات المعنية بقطاع الطاقة، وكل المجالس التنفيذية في الدولة، وبإشراف الحكومة الاتحادية، ممثلة في وزارة الطاقة، ووزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل.

وتأخذ الاستراتيجية الجديدة في الاعتبار النمو السنوي المتوقع بنسبة 6%، وستعمل على زيادة مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة مع خفض البصمة الكربونية في الدولة من توليد الطاقة بنسبة 70% خلال العقود الثلاثة المقبلة. معادلة الطاقة الاستراتيجية المستهدفة لعام 2050 هي: 44% الطاقة المتجددة، 38% الغاز، 12% الفحم النظيف، و 6% النووية. وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى تغيير ثقافة استهلاك الطاقة والحد من استهلاك الطاقة السكنية بنسبة 40% وتخطط الدولة إلى استثمار 600 مليار درهم (163 مليار دولار) بحلول عام 2050 لتلبية متطلباتها الاقتصادية وأهدافها البيئية.

وسيتم تنفيذ استراتيجية الطاقة الجديدة على ثلاث مراحل. وتهدف المرحلة الأولى إلى تسريع استهلاك الطاقة بكفاءة، فضلا عن تنويعها وتأمينها. وستسعى المرحلة الثانية إلى إيجاد حلول جديدة تتكامل مع حلول الطاقة والنقل. وستركز المرحلة الثالثة على البحث والتطوير بالإضافة إلى الابتكار والإبداع لتوفير الطاقة المستدامة.

إطلاق استراتيجية الإمارات للطاقة 2050 (10 يناير 2017، دبي)

المصدر: وزارة الطاقة

استخدام الكربون من مصانع الصلب لتعزيز استرداد النفط

تشغيل مشروع (الريادة) أول منشأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لالتقاط الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS) على نطاق تجاري في الإمارات العربية المتحدة، وتم تطوير هذا المشروع من قبل شركة أبوظبي لالتقاط الكربون (الريادة)، المشروع المشترك بين شركة بترول أبوظبي الوطنية (ADNOC)، وشركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)، ويستخدم المشروع غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من مصنع «حديد الإمارات»، من أجل حقنه كبديل عن الغاز المشبع بالسوائل في حقول النفط في أبوظبي لتعزيز إنتاجها.

ويتألف المشروع المقدر قيمته ب 450 مليون درهم (122 مليون دولار) من ثلاثة مراحل. المرحلة الأولى هي التقاط غاز ثاني أكسيد الكربون من حديد الإمارات. وفي المرحلة الثانية، يتم ضغط وتجفيف ونقل الغاز من منشأة "مصدر" لالتقاط الكربون إلى أحد حقول نفط "أدنوك" البرية. وتنطوي المرحلة النهائية على نقل الغاز المضغوط عبر خط أنابيب يبلغ طوله 42 كيلومترا للحقن في حقول النفط البرية في أدنوك في الرميثة وباب. وبهذه الطريقة، سيستحوذ مرفق الريادة ما يصل إلى 800،000 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا. وسيساعد المشروع في استرداد النفط مع توفير الغاز الطبيعي الثمين الذي يستخدم تقليديا للحفاظ على الضغط في خزانات النفط، وتحرير الغاز الطبيعي من أجل استخدام الطاقة التقليدية وتوليد المياه.

ووفقا لمصدر، يعتبر المشروع واحدا فقط من 22 مشروعا على نطاق واسع من مشاريع التقاط الكربون والتخزين، أيا كانت قيد الإنشاء أو التشغيل.

مركز الريادة للكربون في مصفح، أبوظبي

المصدر: مصدر

5. حياة خضراء واستخدام أمثل للموارد

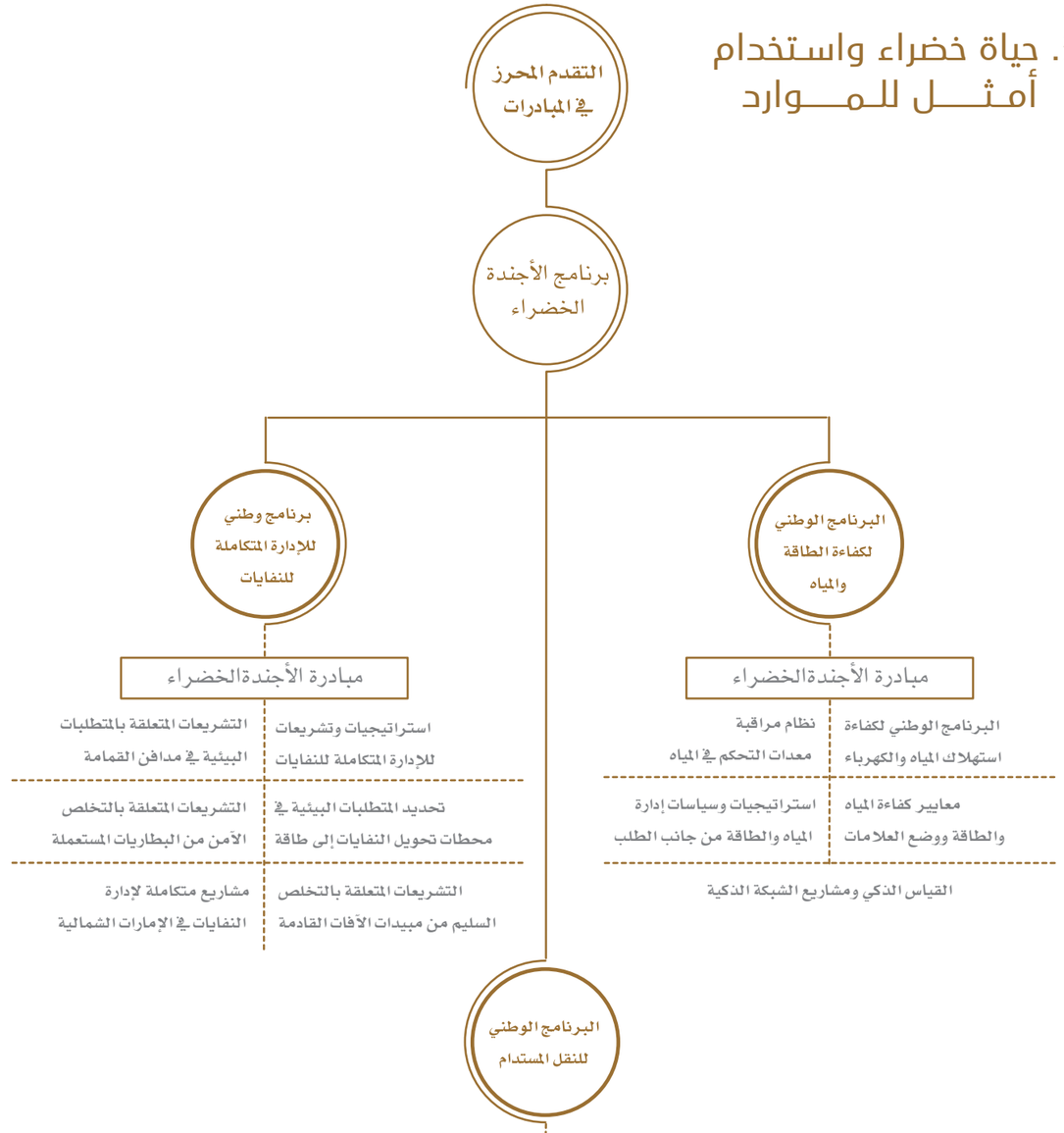

حملات عامة للحد من هدر الغذاء

في مجال إدارة النفايات، تعتبر نفايات الغذاء من أكثر المخاوف خطورة بالنسبة لدولة الإمارات، حيث يقدر أن حوالي ثلث الأغذية ينتهي بها المطاف في مكب النفايات، بالتالي ستستمر في إطلاق غاز الميثان في المناخ العالمي من ثاني أكسيد الكربون. ولذلك، بدأت وزارة التغير المناخي والبيئة والسلطات المحلية مؤخراً عدداً من حملات التوعية للحد من هدر الأغذية. وقد أطلقت وزارة التغير المناخي و البيئة، بالتعاون مع "الكوكب الأزرق والشعب الأخضر" حملة وطنية بعنوان "أنا مثالي" للحد من هدر الأغذية عن طريق تشجيع الشركات العامة والأغذية على استخدام وشراء الفواكه والخضروات "غير المكتملة" / "المختلفة شكلاً." ويقدر أن ما يتراوح بين 15 و 20 في المائة من المنتجات لا يتلاءم مع المعايير الجمالية للمحلات الكبرى، وبالتالي لا يترك المزرعة، على الرغم من أنها ليست أقل شأنا من حيث النوعية أو المحتوى الغذائي. خلال شهر رمضان، فإن نسبة النفايات الغذائية ترتفع بشكل كبير وفقاً الى مركز دبي لضبط الكربون DCCE كما قامت الوزارة بحملة أخرى عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وشجعت على تبادل النصائح والقصص لتقليل كمية الأغذية التي تم تحضيرها وإهدارها. وفي بداية عام 2017، والذي أطلق عليه "عام الخير"، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، عن إنشاء . "بنك الإمارات للطعام" والذي سيشكل

إطلاق حملة " أنا مثالي "، التي تهدف إلى الحد من هدر الطعام
(19 أكتوبر 2015، دبي)

منظومة إنسانية متكاملة لترسيخ قيمة إطعام الطعام تضم قطاع الفنادق والمصانع الغذائية والمزارع ومؤسسات الضيافة ومحلات السوبرماركت الضخمة والمتطوعين حيث سيقوم البنك بالتعامل بشكل احترافي مع فائض الطعام الطازج والمعلب بإشراف الجهات المعنية المختصة والقيام بتوزيعه داخل وخارج الدولة بالتعاون مع شبكة من المؤسسات الإنسانية والخيرية المحلية والدولية. وسيعقد بنك الإمارات للطعام شراكات مع السلاسل الفندقية الكبرى ومحلات السوبرماركت الضخمة ومصانع الأغذية والمزارع وسيفتح أبوابه للمتطوعين للمساهمة في توزيع الطعام داخل وخارج الدولة.

تقديم اختبارات لنقل الجيل القادم

قدمت هيئة الطرق والمواصلات في دبي (RTA) اختباراً عالمياً لمختلف حلول التنقل المستقبلية التي لا تزال في مرحلة مبكرة من نشر التكنولوجيا كجزء من محاولة دبي لتصبح أذكى مدينة في العالم. وبالتعاون مع شركة إعمار العقارية والاتحاد العالمي للمواصلات العامة، بدأت هيئة الطرق والمواصلات تجربة قطر مركبة بـ 10 مقاعد بدون سائق تعرف باسم "EZ10" ، حيث تم تجربتها في

بوليفارد محمد بن راشد ومنطقة الخليج التجاري بسرعة تصل إلى 40 كم في الساعة. وهذه التجربة لا تتطلب البنية التحتية للعمل، ويمكن أن تغطي الميل الأخير حيث وسائل النقل التقليدية ليست مريحة ولكن المسافات غالبا ما تكون طويلة جدا على المشي، وهي الخطوة الأولى نحو تنفيذ استراتيجية دبي للنقل الذاتي، والتي تهدف إلى تحويل 25٪ من إجمالي التنقل في دبي إلى رحلات بدون سائق بحلول عام 2030.

يجري اختبارها في وسط مدينة دبي
EZ10 سيارة بدون سائق
المصدر: فام العقارية

كما يتم تجربة استخدام تقنية هايبر لوب في نظام النقل فائقة السرعة و التي تعد فرصة للمساعدة في تحويل دولة الإمارات من مستهلك تكنولوجي إلى منشأ تقني، واحتضان الخبرات في صناعة عالمية جديدة تماشياً مع رؤية الإمارات 2021. مع تقنية هيبيرلوب سيتم خلق وسيلة جديدة للنقل، والحفاظ على مكانة الدولة في طليعة تكنولوجيا النقل والابتكار.

مقترح هيبيرلوب أحد نظم النقل فائقة السرعة.
المصدر: هايبرلوب واحد

الفصل الثالث:
مبـادرات الإقتصـاد الأخضــر فـي الدولـة

دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة هـي دولـة اتحاديـة فيدراليـة تضـم سـبع إمـارات – أبوظبـي، دبـي، الشـارقة، عجمـان، أم القيويـن، رأس الخيمـة، والفجيـرة. يقـوم هـذا الفصـل بسـرد المبـادرات الرئيسـية

الجارية أو المخطط لها في كل إمارة لبيان مساهمة الامارة في تنفيذ الأجندة الخضراء ، ويسلط الضوء على أبرز المشاريع التي أجريت بشكل رئيسي خلال عام 2016.

أبوظبي

المبادرات ذات الصلة

المبادرات المخطط لها	المبادرات القائمة
• حماية موارد المياه والهواء المحيط والأرض من خلال: – الحفاظ على موارد المياه الجوفية – حماية نوعية الهواء من التلوث – التكيف مع آثار التغير المناخي وتحسين الآثار السلبية – الإدارة السليمة للنفايات – الحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية	• المحافظة على المياه الجوفية والمساهمة في الإدارة المتكاملة للمياه من خلال: – تطبيق برامج الري المستدامة باستخدام المياه الجوفية المالحة ومعالجة مياه المجاري السائلة – تحديث مستويات المياه الجوفية وإنتاج خرائط الملوحة – تطوير شبكة رصد المياه الجوفية
• تحسين حماية التنوع البيولوجي من خلال: – ضمان فعالية القوانين واللوائح – تطوير شبكة من المناطق المحمية – تحقيق استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	• الجهود المبذولة لحماية نوعية الهواء المحيط من خلال: – رصد انبعاثات الزئبق – بناء جرد انبعاث الغاز الصناعي – رصد مستويات الأوزون الأرضي
• ضمان فعالية صنع السياسات وزيادة تعزيز اللوائح البيئية من خالل: – تحسين السياسات البيئية وإطار التخطيط – تحسين التخطيط لحالات الطوارئ والاستجابة الفعالة للأزمات البيئية	• ضمان الإدارة السليمة للتخلص من النفايات • تعزيز حماية نوعية المياه البحرية عن طريق: – تتبع السموم الطحالب الضارة وإجراء الدراسات – مراقبة الشواطئ العامة • التخطيط ووضع اللوائح للتنوع البيولوجي عن طريق: – تقديم تقييم لحالة اكثار الطيور – تعشيش للسلاحف البحرية منقار الصقر المهددة بالانقراض • النهج المتكامل لحماية وتحسين جودة الأراضي والتربة

سلاحف منقار الصقر البحرية على ساحل أبو ظبي

المصدر: Visit Abu Dhabi

حماية مواقع تكاثرالسلاحف البحرية المهددة بالانقراض

أدى التطور السريع في أبوظبي إلى زيادة الضغوط البيئية على التنوع البيولوجي ونظمها الإيكولوجية، فالإمارة تعمل على تحسين واستدامة نظمها الإيكولوجية الغنية، حيث يجري تنفيذ العديد من المبادرات لحماية والحفاظ على الحياة النباتية والحيوانية الثمينة الموجودة في محيطها.

ومن الأمثلة على ذلك مبادرة هيئة البيئة – أبوظبي للمساعدة في اعادة تأهيل أنواع من السلاحف البحرية المهددة بالانقراض

تعرف باسم السلاحف منقار الصقر ، من خلال السماح لها بالتعشيش والتكاثر البحري، في الوقت الذي تجري فيه برامج رصد واستطلاعات سنوية لتتبع مختلف الأنواع البحرية. وخلال موسم التعشيش بين مارس ويونيو 2015، تم تسجيل ما مجموعه 204 من أعشاش سلاحف منقار الصقر من ثماني جزر بحرية، وسجل أكبر عدد من الأعشاش في جزيرة زيركوه بما يعادل 75 عشاً . وبفضل جهود الحفاظ بما في ذلك التوسع في المناطق المحمية، ارتفع عدد سلاحف منقار الصقر من 5،550 في عام 2004 إلى 7،488 في عام 2015. وستواصل الهيئة تنفيذ هذه الاستراتيجية بهدف تحسين حالة الانواع المهددة بالانقراض

دبي

المبادرات ذات الصلة

المبادرات المخطط لها	المبادرات القائمة
• مشاريع الطاقة الخضراء، بما في ذلك: – تحويل النفايات إلى الطاقة – استرجاع الغاز من مكب النفايات وتوليد الطاقة – استعادة الغاز وتوليد الطاقة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي • إستراتيجيات جودة الهواء: 90٪ مستهدف جودة الهواء لعام 2021 • مشروع الكربون الأزرق في دبي • تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للتثقيف والتوعية البيئية 2015–2021 • خدمة تاكسي ذاتي الطيران • النماذج الأولية هايبرلوب تكنولوجيا النقل عالية السرعة	• تطوير برنامج التحكم في الضوضاء وإدارتها • تقييم الأثر البيئي ورصد الأداء البيئي • تطوير محطات معالجة المياه والتحسينات المستمرة • دراسات لإعداد مبادئ توجيهية لإدارة السواحل • يوم بلا مركبات • تحسين مواصفات المباني الخضراء • مجمع محمد بن راشد ال مكتوم للطاقة الشمسية • مبادرة شمس دبي لنشر الطاقة الشمسية على الأسطح • حديقة الخزان التي تعمل بالطاقة الشمسية • اختبار المركبات المستقلة • تطوير مبادرات إدارة النفايات مثل: – واحة الاستدامة الذكيةنظام البوابة الذكية لمواقع المكب (NAFITH) – 100٪ حاويات نفايات كبير الحجم تعمل بالطاقة – نظام تتبع المركبات (RASID) – مبادرة «مدينتي بيئتي « لجمع النفايات – مكابس النفايات تحت الأرض

المشهد الساحلي لدبي حول جزيرة نخلة جميرا
المصدر: Timeout Dubai

نهج متكامل للحفاظ على المناطق الساحلية

استجابة للتغيرات الجذرية على طول شاطئ دبي والتغيير في أنماط الترسب والاستقرار، قدمت بلدية دبي نهجاً متكاملاً لإدارة المناطق الساحلية لتوفير أفضل فهم للعمليات الساحلية السائدة والنجاح في الحفاظ على الحماية المثلى للمناطق المعرضة للخطر. وقد تم تقسيم المنطقة الساحلية في دبي إلى وحدات لتسهيل عمليات المراقبة (انظر الصورة التالية)، في حين تم تطبيق برنامج رصد وتنبؤ للمنطقة الساحلية بدبي و الاستفادة من تكنولوجيا المراقبة والنمذجة المتطورة للمساعدة في هذا النهج الاداري.

كما أجرت البلدية دراسة المبادئ التوجيهية لإدارة السواحل لمعالجة أهداف التخطيط القصيرة والطويلة الأجل، والتي تتكون من: 1) تقييم حالة الساحل. 2) تقييم آثار التطورات الحالية والمستقبلية؛ 3) تصنيف المخاطر من التآكل والفيضانات وتدهور الشاطئ؛ 4) تحديد تدابير التخفيف في شكل مخططات إدارة السواحل؛ 5) تحديد متطلبات المرافق الساحلية؛ و 6) تحديد خط الانتكاس. ومن المتوقع أن توجه هذه الدراسة خطط إعداد استراتيجية ساحلية مستنيرة للتكيف مع المناخ. وستعمل البيانات والمعلومات التي يتم جمعها كجزء من برنامج الرصد والتنبؤ الساحلي على زيادة دعم التقدير الكمي للتأثر بالسواحل إزاء التغير المناخي وارتفاع التأثيرات المستحثة على مستوى سطح البحر.

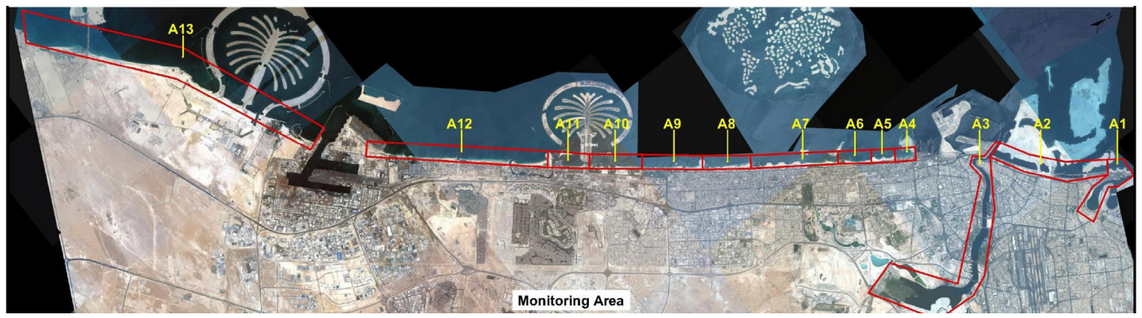

وحدات مراقبة المناطق الساحلية في دبي
المصدر: بلدية دبي

الشارقة

المبادرات ذات الصلة

المبادرات المخطط لها	المبادرات القائمة
• اعتماد استراتيجيات بناء مستدامة جديدة • وضع معايير ومواصفات خضراء لمواد البناء وتشجيع الستثمارات الخضراء • تغطية بنجاح 1،520 هكتار مع النباتات • افتتاح 60 منتزه في مدينة الشارقة • زرع بنجاح 25،000 شجرة نخيل في الإمارة • تركيب العشب الاصطناعي في 38 ملعب لكرة القدم • دمج مواد الإطارات المعاد تدويرها في الواجهة البحرية للمجاز • استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري • التعامل مع الأساليب الأكثر تقدما للتخلص من النفايات • إنشاء إدارة حماية البيئة في البلدية مع شهادة آيزو 17020 • تطوير محطات ثابتة ومتنقلة لقياس نوعية الهواء (حاليا سبع محطات) • التعاون مع منظمات ذات النفع العام للمساعدة في إطلاق السلاحف البحرية كجزء من اليوم العالمي للسلاحف • استبدال المصابيح الضوئية في الشوارع بمصابيح ذات صمام ثنائي باعث للضوء (LED)	• برنامج السلامة البيئية في إمارة الشارقة • رفع مستوى الوعي ونشر الممارسات الدولية • برنامج التميز البيئي في الشارقة لمكافأة الأشخاص الذين لديهم إنجازات أو مشروعات بيئية بارزة • تغطية مناطق حول الجسور والدوارات بالعشب أو النباتات الأخرى • مواصلة وضع العشب الاصطناعي في حقول ملاعب كرة القدم • توسيع الحدائق العامة في منطقة الرحمانية • تعزيز اللوائح والتدقيق على المباني لضمان كفاءة الطاقة • استعادة الموارد الطبيعية والشواطئ لحماية البيئة وجذب السياح في نفس الوقت • بناء خزانات لتخزين مياه الصرف الصحي المعالجة للاستخدام الزراعي • بناء محطات تحويل النفايات إلى طاقة

أضواء شوارع ذات صمام ثنائي باعث للضوء تقلل معدل استهلاك الطاقة والحوادث المرورية

وفي عام 2014، بدأت هيئة كهرباء ومياه الشارقة مشروعا ليحل محل مصابيح الشوارع القديمة بأضواء فعالة ذات الصمام الثنائي الباعث للضوء (LED) للحد من استهلاك الكهرباء، وتقليل الآثار البيئية، وتوفير تكاليف الصيانة. وكان ذلك جزءاً من خطة الهيئة لتحقيق تخفيض بنسبة 30٪ في استهلاك الطاقة والمياه خلال السنوات الخمس المقبلة. وتجري عملية تركيب الإضاءة الجديدة خطوة بخطوة، في جميع أنحاء الإمارة والعديد من المناطق، بما في ذلك منطقة جامعة القاسمية، جسر قناة المياه في دبا الحصن، الذيد، البادي، العزرة، والحمرية، جميع شوارعها الآن مضاءة بإضاءة LED. كما تم تركيب تجهيزات LED في الملاعب والمباني في المناطق الحضرية. ومنذ بدء المشروع، تم إعادة تهيئة أكثر من 1000 من أعمدة الإنارة إلى إضاءة ذات الصمام الثنائي الباعث للضوء LEDs.

جلبت مصابيح الشوارع الجديدة أيضا فوائد إضافية. وفقا للتقارير التي جمعها شركاء المشروع، فقد شهدت الشوارع حوادث مرورية أقل منذ بدء الحملة. كما يعتقد أن الإضاءة ساهمت في تحسين الشعور بالأمن في الإمارة.

شارع يجمع كل من إضاءة الصمام والإضاءة التقليدية

المصدر: صحيفة الخليج

رأس الخيمة

المبادرات ذات الصل

المبادرات القائمة

- دراسات حول نوعية المياه الجوفية ومعدلات الاستهلاك
- الإعلان عن المناطق المحمية والدراسات المتعلقة فيما يلي:
  – تلوث المعادن الثقيلة في مصبات الأنهار
  –تعزيز تنفيذ القانون لدى المناطق الساحلية
-
- مبادرة مليون شجرة وشجرة
- إدارة تلوث المياه بدراسات عن تلوث المعادن الثقيلة في كبد الأسماك والعضلات والجلود
- مراقبة مرافق تقطير المياه وتتبع معدل الاستهلاك، مع إجراء دراسات عن تلوث المعادن الثقيلة في مياه الشرب
- إجراء دراسات حول جودة التربة في الاراضي الزراعية

إدارة التلوث في الموارد الطبيعية

بفضل التنوع البيولوجي الطبيعي الغني، تعد رأس الخيمة موطناً للعديد من المعالم الطبيعية في دولة الإمارات ولتجنب الكوارث البيئية المستقبلية وزيادة الوعي، تقوم هيئة حماية البيئة والتنمية في رأس الخيمة بإجراء عدد من الدراسات التي تركز على التلوث بالمعادن الثقيلة (الزنك، النحاس، الرصاص، النيكل، الكروم، المنغنيز،الحديد) في عدة أنواع من الأسماك التي تلعب دوراً هاماً في النظام البيئي البحري المحيط بها. وتشمل الدراسات أخذ عينات من كبد السمك والعضلات والجلد لتحديد ما إذا كانت المعادن الثقيلة موجودة وفهم كيفية حدوث التلوث، بهدف وقفه من المصدر.

وفي الوقت نفسه، تشجع هيئة حماية البيئة والتنمية (EPDA) في رأس الخيمة أيضاً الموظفات على الانضمام إلى فريق التفتيش لضمان صحة ونوعية الأسماك المباعة في أسواق الإمارة. وتهدف هذه المبادرة أيضا إلى التأكد من أن التجار والبائعين في مجال الأسماك يتبعون اللوائح الصادرة عن الهيئة لحماية الموارد البحرية .

طالب يحلل عينة من الأسماك في مختبر هيئة حماية البيئة و التنمية
المصدر: هيئة حماية البيئة والتنمية، رأس الخيمة

الفجيرة

المبادرات ذات الصلة

المبادرات المخطط لها

- تطوير شبكة رصد نوعية المياه البحرية
- تطوير محطة معالجة نفايات البناء والهدم
- إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الطويين (منطقة نائية) بسعة 400 متر مكعب في اليوم
- حملة لإعادة تدوير المصابيح الكهربائية
- تشغيل مصنع سماد
- جمع زيت الطهي المستعمل وتركيب مصائد الشحوم في أماكن الطعام

المبادرات القائمة

- تشغيل منشأة إعادة تدوير المواد (MRF) للنفايات الصلبة في بلدية الفجيرة بسعة 500 طن يوميا، ومنشأة مماثلة لبلدية دبا
- نظام تصريف المياه الجوفية وقياس الاستهلاك في القطاعات الصناعية والتجارية
- إعادة التهيئة والتوسع في شبكة نوعية الهواء المحيط

تعزيز استعادة المواد من النفايات

تركز بلدية الفجيرة على تنفيذ طرق أفضل وأكثر ذكاءً وأكثر تطوراً لإدارة النفايات كجزء من التزامها بأن تصبح الامارة أكثر اخضراراً. ومن ثم تطوير منشأة استرداد المواد من أجل إدارة النفايات الصلبة ونفايات البناء والهدم والاستغناء عن مدافن القمامة. كما تم بناء منشأة لتحويل السماد العضوي حيث يتم التعامل مع المواد العضوية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، لتحويلها إلى مواد مستقرة ومتوافقة مع النباتات بأقل مستويات ممكنة من الانبعاثات.

يتم أخذ النفايات التي يتم جمعها من مدينة الفجيرة والمناطق المحيطة بها إلى منشأة استعادة المواد. تستخدم سيارات التجميع المتخصصة جسر قياس الوزن لتحديد وزن المواد، ثم يتم نقل النفايات إلى منصة الاستقبال وفصلها يدويا لإزالة المواد الضخمة التي يتم قذفها لتقطيعها إلى أجزاء أصغر. المواد التي تم تمزيقها تنقل من خلال ناقل يصل إلى غربال اسطواني يفصل النفايات إلى ثلاث فئات (الصغيرة والكبيرة، والمواد العضوية). يتم نقل المواد العضوية إلى مصنع السماد، في حين يتم نقل المواد القابلة لإعادة التدوير لإعادة تدويرها. وتهدف البلدية أيضاً إلى تشجيع الفصل بين النفايات في المصدر، الذي يشمل الأسر المعيشية والفنادق والمدارس.

وتهدف البلدية إلى رفع نسبة معالجة النفايات البلدية الصلبة عن طريق إعادة التدوير وتحويل النفايات الى سماد، بحيث يمكن لهذه النفايات أن تكون مصدراً لتوليد الطاقة لمشاريع مستقبلية.

ماكينات غربال للحجارة في الفجيرة منشأة استعادة المواد، الذي يفصل بين النفايات إلى ثلاث فئات. المصدر: بلدية الفجيرة

الفصل الرابع:
التعاون الدولي للتحول نحو الاقتصاد الأخضر

وبالإضافة إلى العمل على التحول الوطني نحو الإقتصاد الأخضر، تسعى الإمارات العربية المتحدة أيضاً للمساهمة في الجهود العالمية الخاصة بالتغير المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول عام 2030. بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في المفاوضات الدولية حول العديد من القضايا البيئية، فقد أظهرت الإمارات العربية المتحدة أيضا تفانيها في نقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف وبناء القدرات مع البلدان الأخرى. وتهدف دولة الإمارات إلى تحفيز التعاون الإقليمي والعالمي من أجل تحقيق تحول في الإقتصاد الاخضر حيث تقترن التنمية الإقتصادية بأهداف بيئية واجتماعية.

وعلى مدار عام 2016، شاركت حكومة الإمارات العربية المتحدة بنشاط في عدد من المؤتمرات العالمية رفيعة المستوى، ووفرت فرصاً لبناء القدرات لبلدان أخرى في المنطقة لتعزيز الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

ملتقى أبوظبي لاتخاذ الإجـراءات العـمليـة

كجزء من أسبوع أبوظبي للاستدامة، الذي يعتبر واحداً من أكبر التجمعات السنوية في العالم حول التنمية المستدامة، استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة أول يوم عالمي لاتخاذ الإجراءات العملية في 18 يناير 2016. وكان اليوم بمثابة ملتقى دولي لدعوة قادة القطاعين العام والخاص لدفع المشاريع التجارية والتقدم التكنولوجي اللازم إلى الأمام للتصدي للتغير المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يعتبر هذا الحدث أول منتدى دولي رئيسي بعد اعتماد اتفاق باريس بشأن التغير المناخي في ديسمبر 2015. وكان الحفل عاملاً يحفز للعمل، ويدعو الحكومات والشركات إلى تسريع وتيرة التقدم قبل انعقاد المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP22) ، الذي عقد في مراكش، المغرب في تشرين الثاني / نوفمبر 2016.

وفي افتتاح المؤتمر، قال الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بان كي مون: "آمل أن تؤدي الأفكار والمبادرات الجديدة التي تم إنشاؤها هنا إلى توسيع نطاق وفعالية الإجراءات المناخية." وشمل الملتقى العالمي لاتخاذ الإجراءات العملية سلسلة من حلقات النقاش التي تركز على الإجراءات الفورية لدعم اتفاق باريس، والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص لدفع الشراكات والاستثمارات، ومستقبل الطاقة العالمية. كما تضمنت مناقشات حول التقنيات المتطورة اللازمة لخلق التغيير التحولي، فضلا عن الخطوات التالية في مبادرة الابتكار، وهي مبادرة عالمية لتسريع ابتكارات الطاقة النظيفة، التي تعتبر الإمارات العربية المتحدة عضواً فيها.

كما أدلى ببيانات رفيعة المستوى كل من محمد بوهاري، رئيس نيجيريا، عبد الله بنكيران، رئيس وزراء المغرب، ورئيس الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، لوران فابيوس، ووزير خارجية فرنسا آنذاك، و كريستيانا فيغيريس، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، والدكتور سلطان أحمد الجابر وزير الدولة والمبعوث الخاص للتغير المناخي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ملتقى أبوظبي العالمي لإتخاذ الإجراءات العملية في أسبوع أبوظبي للاستدامة.
المصدر: أسبوع أبوظبي للاستدامة

جمعيـة الأمـم المتحـدة للبيئـة

شاركت الدولة بوفد وطني ترأسه معالي الدكتور ثاني الزيودي، وزير التغير المناخي والبيئة، في الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA 2) التي عقدت في نيروبي، كينيا، في مايو / أيار 2016. وباعتبارها أعلى مستويات اتخاذ القرار في العالم، حيث شارك في الاجتماع وزراء ومسؤولون رفيعوا المستوى من أكثر من 195 دولة من أعضاء الأمم المتحدة، وشمل الاجتماع عدة اجتماعات وزارية تناولت التحديات البيئية الوطنية والإقليمية والدولية. كما قام المشاركون بتقييم قدرات الحكومات على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنجاح.

و تم التأكيد خلال المشاركة على الجهود التي تبذلها دولة الإمارات لحماية البيئة ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر وأهمية دعم الجهود الدولية وتنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ولا سيما تلك التي تتعلق بالاستدامة البيئية.

وعلى هامش الحدث أعلن كل من الوزير د. ثاني الزيودي وإريك أوشر رئيس المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الإمارات ستستضيف اجتماعات الدورة الرابعة عشرة للطاولة المستديرة للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دبي في أكتوبر 2016 لدعم الجهود العالمية لتأمين التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة، ودعت إلى مشاركة الدول الأعضاء (انظر الفصل الأول).

معالي الوزير د. ثاني الزيودي ممثلا لدولة الإمارات في الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة(27 مايو 2016، نيروبي)

أهـداف التنميـة المستدامـة في إتخاذ الإجراءات العملية في قمة الحكـومـة العالـميـة

تم تنظيم فعالية "أهداف التنمية المستدامة في اتخاذ الإجراءات العملية" كجزء من الإصدار الرابع من القمة العالمية للحكومات، وهي منصة عالمية للتواصل تركز على مستقبل الحكومات والاتجاهات التي تشكل الأجندة العالمية الذي عقد في دبي في الفترة من 8 إلى 10 فبراير وفي إطار الشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة والبنك الدولي ومؤسسة الأمم المتحدة (UN DESA) ، درس مؤتمر القمة الذي استمر ثلاثة أيام والعوامل التمكينية الرئيسية التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

وقد تبادل المسؤولون الحكوميون رفيعوا المستوى والسلطات المحلية وممثلو القطاع الخاص والمنظمات المتعددة الأطراف والدولية والمانحون والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والشباب وجهات النظر حول دور كل منهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن التوقعات المتبادلة. وأبرزت اثنتان من أهم التحديات في الاجتماعات الرفيعة المستوى: الرصد والإبلاغ في اليوم الأول الذي عقده سعادة عبد الله لوتاه، المدير العام للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء؛ والتمويل العالمي في اليوم الثاني الذي عقدته معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي، وزيرة التعاون الدولي والتنمية في ذلك الوقت (حاليا وزيرة الدولة للتسامح).

في اليوم الأخير من القمة، أديرت الجلسة الختامية من قبل مراسل سي إن إن ريتشارد كويست وحضره أكثر من 2000 مندوب. وبوجه عام، تم تحديد الإرادة السياسية القوية والقيادة الرشيدة المصحوبة باستراتيجيات واضحة طويلة الأجل لتعكس الاحتياجات والمصالح المحلية باعتبارها عوامل نجاح رئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن مؤتمر القمة العالمي للحكومات يمكن أن يوفر منبراً لتبادل المعارف والدروس ورصد التقدم المحرز عبر البلدان، مما يساهم في الأعمال التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة (HLPF) المعني بالتنمية المستدامة المكلف بالرصد والاستعراض بانتظام التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

أهداف التنمية المستدامة في الدورة الختامية لمؤتمر القمة العالمية للحكومات (10 فبراير 2016، دبي)
المصدر: القمة العالمية للحكومات

مؤتمر الأطراف COP22 في مراكش

عقد مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين في مراكش بالمغرب في الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر 2016، وحضره وفد الإمارات العربية المتحدة برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة. وتركزت أعمال المؤتمر على وضع التدابير اللازمة لتنفيذ اتفاق المناخ في باريس، حيث وافق 197 طرفا في ديسمبر 2015 على تنفيذ تدابير لضمان عدم ارتفاع درجة حرارة الأرض بأكثر من 2 درجة مئوية بالمقارنة مع مستويات الفترة ما قبل الثورة الصناعية، وقد صادقت دولة الإمارات رسمياً على اتفاق باريس في سبتمبر 2016.

وضم وفد الإمارات العربية المتحدة أكثر من 100 مسؤول و 30 طالبا. وشدد سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة على أهمية دعم تنفيذ اتفاقية باريس المناخية وترجمة نتائجها إلى إجراءات ناجحة تقلل من تأثير الاحترار العالمي، مشيراً الى أن دولة الإمارات تستهدف الوصول بنسبة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة الوطني الى 24٪ (جرى رفعها الى 27٪) بحلول عام 2021، عرض البيان الوطني لدولة الإمارات في مؤتمر الأطراف COP22 من قبل معالي الوزير د.ثاني الزيودي (27 نوفمبر 2016، مراكش، المغرب) وأشار البيان الوطني الذي أدلى به معالي الوزير د. ثاني الزيودي نيابة عن سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان إلى أن اتفاق باريس يرسل رسالة واضحة للعالم والحكومات تتحمل فيها مسؤولية إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية وتحفيز جهود جميع أصحاب المصلحة نحو تحقيق جدول أعمال مشترك. وأعرب سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان عن اعتقاده بأهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها إحدى الدوافع الرئيسية للنمو الأخضر، ودعا المندوبين للمشاركة في يوم عمل المناخ في أبوظبي والقمة العالمية للحكومات اللذان عقدا في يناير وفبراير 2017 على التوالي.

إطلاق المنظمة العالمية للإقتصاد الأخضر WGEO

عقدت الدورة الثالثة للقمة العالمية للاقتصاد الأخضر في 6-5 أكتوبر 2016 تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي. وقد جمعت القمة التي تنظمها هيئة كهرباء ومياه دبي منذ عام 2014 أكثر من 80 متحدثا بارزا تحت شعار "قيادة الاقتصاد الأخضر العالمي". وفي افتتاح هذه القمة، أعلن عن إنشاء المنظمة العالمية للاقتصاد الأخضر، التي ستكون منظمة دولية جديدة مكرسة لتعزيز الاقتصاد الأخضر في جميع أنحاء العالم. وبفضل الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودعمه التقني، سيعمل فريق الخبراء، من خلال المنظمة، على تعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر على الصعيدين الإقليمي والعالمي من خلال الشراكات وفرص نقل المعارف بين القطاعين العام والخاص ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والمجتمع المدني. وستعمل المنظمة أيضا كمنصة للتخفيف من آثار التغير المناخي، والطاقة المستدامة، وغيرها من الحلول المتعلقة بالمياه والبيئة في جميع أنحاء العالم. وفي حفل الإطلاق العالمي الذي عقد على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عقدت في مراكش بالمغرب في شهر نوفمبر 2016، أعلن معالي الوزير د. ثاني الزيودي أن الإمارات العربية المتحدة أصبحت أول دولة عضو في المنظمة العالمية للإقتصاد الأخضر. وقال سعادة سعيد محمد الطاير، نائب رئيس المجلس الأعلى للطاقة في دبي، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي، والذي يشغل أيضا منصب رئيس مجلس إدارة المنظمة العالمية للإقتصاد الأخضر: "سوف تسد شبكة الخبراء العالمية الفجوات بين البلدان في مجال الابتكار، والتكنولوجيا، والتمويل. وستقدم المساعدة الفنية للبلدان التي يمكن أن تستفيد من نموذج الاقتصاد الأخضر في دبي، فضلا عن نماذج من بلدان أخرى تتطلب اقتصاداتها وضع استراتيجيات خضراء قوية ومتنوعة للمستقبل ".

ومن المقرر أن تطلق المنظمة العالمية للإقتصاد الأخضر رسمياً في 2018 كمنظمة دولية مقرها في دبي.

أسبوع النمو الأخضر العالمي GGGW

شارك وفد دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة الوزير د. ثاني الزيودي في الأسبوع العالمي للنمو الأخضر في الفترة من 5 إلى 9 سبتمبر 2016 في جزيرة جيجو بجمهورية كوريا. ويشكل هذا المنتدى، الذي يستضيفه المعهد العالمي للنمو الأخضر، منبرا عالميا لتبادل المعارف بشأن التجارب في مجال تخطيط النمو الأخضر وتنفيذه. وركزت هذه الطبعة من الحدث على كيفية إعادة توجيه النمو ليعمل بصورة أفضل لصالح الفقراء وأكثر شمولاً واستدامة، وجمع الأسبوع حوالي 1200 مشارك من أكثر من 50 بلداً يمثلون الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وقد نظمت دولة الإمارات إحدى جلسات التركيز ، حيث عرضت على المندوبين الآخرين تجربة الإمارات العربية المتحدة في إضفاء الطابع المؤسسي على النمو الاخضر من المنظور الفريد للاقتصاد القائم على الهيدروكربون. "لقد وضعت دولة الإمارات لنفسها هدفا طموحاً: الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، ومتنوع، وموجه نحو الابتكار. وبالنظر إلى الزخم العالمي القوي في العمل المتعلق بالمناخ، فإن توقيت اتخاذ إجراءات حاسمة لا يمكن أن يكون أكثر ملاءمة. وبينت الإمارات العربية المتحدة أنه حتى الاقتصادات التقليدية القائمة على الهيدروكربون يمكن أن تقود هذا التحول" .

كما شارك وفد الإمارات العربية المتحدة في إحدى الفعاليات الموضوعية التي ركزت على تمويل الطاقة الخضراء، والتي بحثت سبل إزالة الحواجز أمام تدفق رؤوس الأموال لتنفيذ مبادرات الطاقة النظيفة. ناقشت دولة الإمارات دراسة حالة عن التحول التدريجي إلى النمو المنخفض الكربون من خلال مشاريعها الرئيسية مثل مجمع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، أكبر محطة للطاقة الشمسية في الشرق الأوسط. وقد حسنت آلية المشروع التي يحركها السوق من خلال اتفاقيات شراء الطاقة بشكل كبير من قدرته التنافسية في نشر تكنولوجيات الطاقة الشمسية (انظر الفصل). كما شاركت دولة الإمارات في العديد من الفعاليات الجانبية، والدورات المواضيعية، والاجتماعات الثنائية.

معالي الوزير د. ثاني الزيودي ممثلاً لدولة الإمارات في أسبوع النمو الأخضر العالمي (8 سبتمبر 2016، جزيرة جيجو، جمهورية كوريا)
المصدر: أسبوع النمو الأخضر العالمي

حوار السياسات الإقليمية بشـأن التمويـل الأخضـر

وفي 21–22 نوفمبر / تشرين الثاني 2016، استضافت وزارة التغير المناخي والبيئة في أبوظبي حوار سياسات التمويل الاخضر في الشرق الاوسط وأفريقيا، وذلك بالشراكة مع المبادرة العالمية للتغير المناخي. وقد اجتمع نحو 60 مسؤولاً رفيع المستوى من الحكومات والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والقطاع الخاص من 11 دولة (السعودية والكويت والبحرين وعمان ومصر والأردن والمغرب وإثيوبيا وأوغندا ورواندا والسنغال) لتقديم حلول للتمويل المبتكر الذي يخلق فرصا للاستثمار الأخضر.

ويهدف حوار السياسات إلى تقاسم التوجه الاستراتيجي والخبرات الإماراتية في تحويل الدولة نحو اقتصاد أخضر واستكشاف الفرص التعاونية مع دول أخرى في المنطقة. وقد نظم هذا الحدث حول المواضيع التالية: التصدي لتحديات تطوير المشاريع القابلة للتمويل وتعبئة التمويل الأخضر المبتكر، واستكشاف الفرص المتاحة للاستثمارات الخضراء في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ودراسة أدوات التمويل الدولية ومركبات التمويل الوطنية. وشمل الحوار سلسلة من مناقشات الخبراء، وعروض، ومنتدى مفتوح، وتمارين جماعية لتبادل الخبرات القُطرية.

وفي اليومين التاليين، أجرت وزارة التغير المناخي و البيئة مناقشات ثنائية مع الوفد الأردني برئاسة الدكتور جهاد الصوير، مدير الاقتصاد الأخضر في وزارة البيئة، لتبادل الخبرات واستكشاف المجالات المحتملة للتعاون بين البلدين. وكان الحوار أيضا جزءاً من برنامج تقاسم المعرفة بين بلدان الجنوب التابعة لمعهد النمو الأخضر العالمي.

حوار سياسات التمويل الأخضر في الشرق الأوسط وأفريقيا
(23 نوفمبر 2016، أبوظبي)
المصدر: GGGI

الفصل الخامس:
أداء الدولة في التقدم المحرز نحو الاقتصاد الأخضر

من الضروري وضع مجموعة من المؤشرات كبوصلة فعالة تسمح برصد وتقييم التطورات الأساسية، والتقدم والفرص والمخاطر المحتملة. وذلك لتوجيه صياغة السياسة العامة، فضلا عن الأنشطة التطوعية للقطاع الخاص والمجتمع المدني للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات، وينبغي أن تكون المؤشرات المكررة قادرة على تقديم أدلة قوية تستند إلى صانعي السياسات الذين يمكنهم وضع أهداف واضحة وصياغة السياسات واستعراض التقدم وتقييم الآثار.

وقد تم تحديد ما مجموعه 41 مؤشراً رئيسياً للاداء الاخضر الاماراتي ومؤشرات الاداء الرئيسية الخضراء في عام 2015 من قبل مجلس الإمارات للتنمية الخضراء كمعايير لتقييم التقدم المحرز نحو الإقتصاد الأخضر، فضلاً عن تقدم أجندة الإمارات الخضراء. ويجمع هذا الفصل الأخير النتائج الأخيرة لدولة الامارات من مؤشرات الأداء الرئيسية في جدول شامل، بالإضافة إلى خلفية المؤشرات والتفسيرات والشرح الموجز لأوجه الأداء الملحوظة في السنوات القليلة الماضية.

لمحة عامة عن مؤشرات الأداء الخضراء الرئيسية

تم اختيار مؤشرات الأداء الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة الـ 41 وفقا للأبعاد الثلاثة (البيئية، الاقتصادية والاجتماعية) للتنمية المستدامة. ومهما كان قياس الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد للاقتصاد الأخضر مهمة صعبة، فقد تم بناء هذا الإطار حول الجهود الجارية التي تبذلها المنظمات الدولية. كما تم تضمين العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية ذات الصلة المحددة لرؤية الإمارات 2021 لتعكس السياق المحلي وضمان المواءمة مع استراتيجية التنمية الشاملة للبلاد. وتتفق مجموعة المؤشرات إلى حد كبير مع أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها كأهداف عالمية جديدة لعام 2030 من قبل 193 بلدا في أيلول / سبتمبر 2015 (انظر للجدول أدناه). وللمساعدة في رصد وتقييم نتائج مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء، تم تخصيص كل مؤشر في إطار أحد الأهداف الاستراتيجية الخمسة للأجندة الخضراء. وتم اختيار مؤشرين رئيسيين لكل هدف استراتيجي لتسهيل فهم الاتجاهات. ويشكل ما مجموعه عشرة مؤشرات رئيسية "لوحة تحكم ذكية" تسلط الضوء على الإنجاز العام للأجندة الخضراء والمساهمات في رؤية 2021 وتناسقها معها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن نتائج كل مؤشر رئيسي للأداء الأخضر تتأثر حتماً بأنشطة مختلف برامج الأجندة الخضراء والعوامل الأخرى التي قد لا تخضع لسيطرة الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيين، وأن الأداء لا يمكن أن يعزى فقط إلى هدف استراتيجي واحد .

قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء في الإمارات العربية المتحدة

المؤشرات البيئية		المؤشرات الاقتصادية		المؤشرات الاجتماعية	
ENV1	معدل استخراج المياه الجوفية	ECO1	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	SOC1	معدل مشاركة العمال
ENV2	معدل استهلاك الفرد اليومي من المياه	ECO2	الناتج الإجمالي المحلي من المجالات الغير نفطية	SOC2	معدل العمالة
ENV3	معدل انتاج الفرد اليومي من النفايات	ECO3	نسبة الصادرات غير النفطية	SOC3	معدل التوطين
ENV4	نسبة اعادة التدوير للنفايات	ECO4	الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات البيئية	SOC4	عدد الوظائف الخضراء
ENV5	معدل استهلاك الفرد اليومي من الطاقة	ECO5	نسبة الاستثمار في البحث العلمي والابتكار من الناتج الإجمالي المحلي	SOC5	عدد براءات الاختراع في دولة الإمارات العربية المتحدة
ENV6	معدل الطاقة غير الأحفورية	ECO6	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	SOC6	مؤشر الابتكار العالمي
ENV7	كثافة الكربون من الطاقة	ECO7	مؤشر سهولة ممارسة الأعمال	SOC7	مؤشر ريادة الأعمال والتطوير
ENV8	إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة	ECO8	مؤشر التنافسية العالمية	SOC8	معدل الوعي البيئي
ENV9	البصمة البيئية	ECO9	استهلاك المياه من الناتج المحلي الإجمالي	SOC9	معدل السلوك البيئي
ENV10	عدد اللوائح البيئية	ECO10	معدل انتاج النفايات من الناتج الإجمالي المحلي	SOC10	مؤشر مؤشر التنمية البشرية
ENV11	عدد المعايير البيئية	ECO11	استهلاك الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي	SOC11	مؤشر السعادة العالمي
ENV12	نسبة المحميات الطبيعية	ECO12	استهلاك المواد لكل ناتج محلي اجمالي		
ENV13	الإنفاق البيئي	ECO13	معدل انتاج غازات الاحتباس الحراري من الناتج الإجمالي المحلي		
ENV14	مؤشر الأداء البيئي	ECO14	كفاءة إنتاج المياه والكهرباء		
ENV15	نسبة المركبات الخضراء	ECO15	متوسط كفاءة الوقود في المركبات		

استعراض أحدث مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء

ويقدم القسم أدناه موجزاً لآخر المستجدات فيما يتعلق بالتحول نحو الاقتصاد الاخضر في دولة الامارات استناداً إلى مؤشرات الاداء الخضراء الرئيسية. ويقدم الاستعراض وفقاً للأهداف الاستراتيجية الخمسة للأجندة الخضراء. ويظهر الجدول الوارد في القسم التالي بيانات الأداء الموازية لكل مؤشر أداء رئيسي أخضر وتوجهه في السنوات الأخيرة.

1. اقتصاد معرفي تنافسي

يعتبر الهدف الاستراتيجي لاقتصاد المعرفة التنافسية الأكثر تقدماً في السير نحو الاقتصاد الأخضر وفقاً لأداء مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء. وتتألف مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء في هذه الفئة في معظمها من مؤشرات اقتصادية. وقد أظهر كل من المؤشرين الرئيسيين – مؤشر التنافسية العالمية (الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي) ومؤشر الابتكار العالمي (الذي جمعته جامعة كورنيل، إنزيد، المنظمة العالمية للملكية الفكرية) تحسناً مطرداً، حيث ارتفع مؤشر التنافسية العالمية عن العام السابق ووصل إلى المرتبة السادسة عشر عالميا ، و تحسن مؤشر الابتكار العالمي ووصل إلى المرتبة 41، والعودة إلى القمة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعلى الرغم من ركود أسعار النفط العالمية الذي حدث منذ منتصف عام 2014، أظهر اقتصاد دولة الامارات مرونة، فحافظ على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 3.8٪ في عام 2015. وقد يكون هذا مؤشراً على التقدم في التنويع االاقتصادي، حيث تجاوزت نسبة صادرات القطاعات غير الهيدروكربونية الثلث (36.8٪) في عام 2015 لأول مرة، وبلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وأبرزها أن الانفاق على البحث والتطوير في دولة الإمارات والقطاع الخاص، هو أحد مقاييس الابتكار، حيث سجل 0.87٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2015 على الرغم من أنه لا يزال أقل بكثير من معدل عام 2014 الذي بلغ 2.42٪ لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتهدف رؤية الإمارات 2021 إلى رفع نسبة الدولة إلى 1.5٪ بحلول عام 2021.

2. تنمية اجتماعية وجودة حياة عالية

إن مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء التي تقيس الهدف الاستراتيجي للتنمية الاجتماعية ونوعية الحياة تتألف في معظمها من مؤشرات اجتماعية. وأظهر أحد المؤشرات الرئيسية وهو مؤشر الاستهلاك المادي من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد والتخفيف من استنزافها، تحسنا بنسبة 4٪ بين عامي 2014 و 2015 بقدر ما كان مقدراً في استهلاك الصلب كممثل للمواد المتنوعة. واستقر معدل استخدام الفرد السنوي للصلب عند 787 كيلوغراما في عام 2015.

وفيما يتعلق بمؤشر السعادة العالمية الذي يجمع من قبل شبكة حلول التنمية المستدامة كمقياس عالمي لقياس السعادة، فقد حصدت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً، والمرتبة 28 عالمياً لعام 2016، في خامس مسح من نوعه أجرته الأمم المتحدة على مستوى دول العالم، لقياس مدى الرضى والسعادة المحرزة من جراء تحسن الخدمات الاجتماعية، وصولاً للرفاهية الاجتماعية، متصدرة كل الدول العربية، ويُظهر التقرير أن الدخل الاقتصادي، ومتوسط العمر الصحي المتوقع، والدعم الاجتماعي، والرفاهية المعيشية، وغياب الفساد، والأمن الأمان، هي من أكثر جوانب الحياة التي تجعل الفرد أكثر سعادة، وهذا المسح يقوم بإجرائه «معهد غالوب» في 157 دولة، ويستند إلى تقييم الفرد لمستوى المعيشة والرضا عن الحياة يشمل المواطنين والمقيمين في كل إمارات الدولة. ولم تكن المعلومات المحدثة في معظم مؤشرات الأداء الرئيسية الأخرى في هذه الفئة متاحة وقت تجميع هذه الطبعة، ونتيجة لذلك، من الصعب الحكم على التقدم العام في هذا الهدف الاستراتيجي.

يرجى ملاحظة أنه في حال عدم توفر بيانات محلية جيدة، يتم أخذ جزء كبير من البيانات من مصادر دولية موثوقة مثل مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. كما يتم أخذ الأرقام المتعلقة بسكان دولة الإمارات والناتج المحلي الإجمالي من مصادر دولية للسماح بتقييم ترتيب دولة الإمارات مقارنة بدول أخرى. وينبغي معالجة التحسينات المطلوبة في جمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحلية واتساقها مع مصادر البيانات الدولية في إطار البرنامج الوطني للبيانات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر التابع للبرنامج الأخضر (4-3)[4].

[4] وفيما يتعلق ببيانات الأداء الواردة في هذا الفصل، حيث تكون السنة التي يتم فيها الحصول على البيانات غير واضحة أو متسقة، يتم اعتماد سنة النشر. على سبيل المثال، منذ نشر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017 الصادر عن البنك الدولي في أكتوبر / تشرين الأول 2016، يشار إلى البيانات الواردة من هذا المنشور على أنها عام 2016.

3. بيئة مستدامة وتثمين للمـوارد الطبيعيــة

غالبيـة مؤشـرات الأداء الرئيسـية الخضـراء التـي تقيـس الهـدف الاستراتيجي للبيئة المستدامة والموارد الطبيعية القيمة هي مؤشرات بيئية. وأحد المؤشرات الرئيسية لهذه الفئة هو البصمة البيئية التي جمعتها شبكة البصمة البيئية العالمية. وقد وصل معدل البصمة البيئية للفرد من دولة الإمارات إلى 7.93 هكتار عالمي عام 2016 (استناداً لبيانات عام 2012).

والمؤشـر الرئيسـي الآخـر هـو مؤشـر الأداء البيئـي الـذي وضعـه مركـز ييل للقانـون البيئـي والسياسـة البيئيـة. وهـو مؤشـر مركـب تجميعي لعدد 20 مؤشراً لقياس الآثار والسياسات البيئية المختلفة. وانخفض تصنيف الإمارات العربية المتحدة بشكل جذري من 25 في 2014 إلى 92 في عام 2016، وانخفضت النتيجة الإجمالية أيضا بنسبة ٪5. وقد لوحظ انخفاض كبير في مجالات الزراعة والتأثير الصحي وجودة الهواء، في حين تحسنت الموارد المائية ومصائد الأسماك. وقد تقدمت بلدان أخرى كثيرة في السياسات البيئية مثل سويسرا وألمانيا وسنغافورة وأستراليا، في حين شهدت جميع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى درجات منخفضة بشكل كبير، وبدرجة أقل من الإمارات العربية المتحدة. والأسباب الكامنة وراء هذا التفاوت الكبير في التصنيفات والدرجات غير واضحة تتطلب تحقيقاً دقيقاً، ولكن من المحتمل أن تكون التغيرات في المنهجية التي استخدمت لقياس المؤشر في عام 2016 مسؤولة عن هذه الزيادة.

ومـن ناحيـة أخـرى، أظهـر الوعـي البيئـي للمقيمـين في الإمـارات العربيـة المتحدة بالقضايـا الرئيسـية مثل النفايـات والميـاه والتغير المناخـي، فضـلاً عـن اتخـاذ القـرارات بشـأن الخيـارات السـليمة بيئياً، تحسينات واضحة في مختلف الفئات، وفقا للمسح المنتظم الذي قامت به وزارة التغير المناخي و البيئة منذ عام 2014. وارتفع معدل الوعي العام إلى ٪71 في عام 2016 من ٪63 في عام 2014. كما تحسنت نسبة السلوك البيئي (فصل النفايات لإعادة التدوير، وإيقاف مصابيح الإنارة غير الضرورية، واستخدام وسائل النقل العام، وما إلى ذلك) بين عامة الجمهور من 55 في المائة في عام 2014 إلى 64 في المائة في عام 2016. وتم تعيين ثمانية مناطق محمية في عام 2016، وبلغت نسبة المناطق المحمية من إجمالي أراضي دولة الامارات العربية المتحدة ٪14.35، وهي أقرب إلى معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ ٪14.85.

4. طاقة نظيفة والتكيف مـع تـغـيـر الـمـنـاخ

مـع إطـلاق اسـتراتيجية الطاقـة لعـام 2050 في يناير 2017، كان هدفها الطموح هو تعزيز مساهمة الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة في الدولة إلى ٪50 بحلول عام 2050 (انظر الفصل 2)، وقد أصبحت الإمارات العربية المتحدة واحدة من الدول الرائدة التي تتقدم بنشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة من خلال المباني الخضراء، وإدارة جانب الطلب، وما إلى ذلك.

وخـلال عـام 2016، تم توليـد مـا يقـرب مـن 300 جيجـاوات سـاعة من الكهرباء من مصادر متجددة، والتي شكلت ٪0.36 من إجمالي الكهرباء المولدة. كما استقر إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في الإمارات العربية المتحدة بنحو 200 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون خلال السنوات الثلاث الماضية وفقا لقائمة جرد غازات الدفيئة الوطنية التي جمعتها سنويا وزارة الطاقة.

ومـن ناحيـة أخـرى، فـإن هـذا الجهـد لم يترجـم بعـد إلى كثافـة الكربـون مـن الطاقـة، وهـو أحـد المؤشـرات الرئيسـية التـي تقيـس الكفـاءة وإزالـة الكربون من إنتاج الطاقة وتوليد الكهرباء. وبلغت كثافـة توليـد الكهربـاء 643 غرامـا مـن ثـاني أكسـيد الكربـون لـكل كيلوواط / سـاعة في عام 2014، وهو نفس مستوى عام 2012، وفقا لوكالـة الطاقـة الدوليـة (IEA).

كمـا كانـت كثافـة إجمـالي إمـدادات الطاقـة الاوليـة مسـتقرة عنـد 56.5طن مـن ثـاني أكسـيد الكربـون لـكل تيراجـول (tCO_2/TJ) في عـام 2014. غـير أنـه ينبغـي ملاحظـة أن كثافـة الكربـون في توليـد الكهرباء تشمل الإنبعاثات الناجمة عن إنتاج الكهرباء وتحلية المياه. ويمكن أن يعزى نحو ٪30 من الانبعاثات نتيجة أنشطة تحلية المياه في الإمارات العربية المتحدة.

5. حياة خضراء واستخدام أمثل للموارد

ازدادت المؤشـرات الرئيسـية للهـدف الاسـتراتيجي المتمثـل في الحيـاة الخضـراء والاسـتخدام المسـتدام للمـوارد – اسـتهلاك الميـاه والطاقـة مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي. وارتفـع اسـتهلاك الطاقـة لـكل مـن الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٪9 بين عامي 2013 و 2015، مع ارتفاع أكبر في القطاع التجاري. وهذه الاتجاهات متشابهة من حيث نصيب الفرد. وقد بلغ نصيب الفرد من استهلاك مياه البلدية 564 لترا في اليوم في عام 2015، وهـو مـا يمثل زيادة بنسبة ٪10 تقريبا منذ عام 2013. كما ارتفع معدل استخدام الفرد من الكهرباء ليصل إلى 1150 كيلوواط /سـاعة في الشـهر في عـام 2015، مـن 971 كيلوواط سـاعة في عـام 2013.

وفي عـام 2016 بلـغ معـدل كثافـة توليـد النفايـات البلديـة الصلبـة 1.82 كيلوغـرام للفـرد/ اليـوم. وكانـت الأخبـار الإيجابيـة في هـذا المنظـور في أن السياسـة الحكوميـة تسـتهدف الاسـتخدام المسـتدام للمـوارد مـن خـلال التقليـل مـن توليـد النفايـات وإعـادة الاسـتخدام وإعـادة التدويـر. ومـن بـين المؤشـرات على هـذه الجهود ارتفاع نسـبة معالجـة النفايـات البلديـة الصلبـة، حيـث تمـت معالجـة ٪22.6 مـن النفايـات البلديـة الصلبـة في عـام 2016، وهـو مـا يمثـل زيـادة بمقـدار ٪8.5 عن عام 2014. وتهدف الأجندة الوطنية لرؤية الامارات 2021 إلى معالجـة ٪75 مـن النفايـات الصلبـة للبلديـة بحلـول عـام 2021.

أحدث نتائج مؤشرات الأداء الرئيسيــة الخضــراء للــدولــة

تقرير حالة الاقتصاد الأخضر 2017

الهدف الاستراتيجي (اللجنـة)	مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء المخصصة	الأداء	السنة	العالمي التصنيف	تصنيـــف دول مجلس التعـاون الخليجـي	هدف 2021
1 اقتصاد المعرفة التنافسية	EC08 : مؤشر التنافسية العالمية [N] [H]	السادس عشر في العالم	2016	السادس عشر من 138	1st	العشر الأوائل في العالم
	SOC6 : مؤشر الابتكار العالمي [N] [H]	الواحد و الأربعين في العالم	2016	الواحد و الأربعون من 128	1st	العشر الأوائل في العالم
	EC01 : نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	3.8٪ (أبوظبي: 6.3٪، دبي: 4.1٪)	2015			
	EC02 : الناتج الاجمالي المحلي من المجالات الغير نفطية	68.8٪	2015			
	EC03: نسبة الصادرات غير النفطية	36.8٪ (غير هيدروكربونية)	2015			
	EC05 : نسبة الاستثمار في البحث العلمي و الابتكار من الناتج الاجمالي المحلي [N]	0.87٪	2015	السادس و الأربعون من 104 (2014)	1st (2014)	1.5٪
	EC06 : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر [N]	2.96٪	2015	الثامن و الثمانون من 185	1st	5٪
	EC07: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال [N]	السادس و العشرين في العالم	2016	السادس و العشرون 190	1st	الأول في العالم
	SOC5: عدد براءات الاختراع في دولة الإمارات العربية المتحدة	4,628 (دول مجلس التعاون الخليجي)	2016			
	SOC7: مؤشر ريادة الأعمال والتطوير [N]	التاسع عشر في العالم	2016	التاسع عشر من 137	1st	العشر الأوائل في العالم
2 التنمية الإجتماعية ونوعية الحياة	EC012 : استهلاك المواد لكل ناتج محلي اجمالي [H]	474 جرام / دولار (استهلاك المواد المحلية)	2010			
		11.25 جرام / $ (منتجات منتهية من الصلب)	2015			
	SOC10 : مؤشر التنمية البشرية [N] [H]	41 في العالم	2014	الواحد و الأربعون من 188	3rd	العشر الأوائل في العالم
	SOC1 :معدل مشاركة العمال	80.8٪ (ذكر: 93.3٪؛ أنثى: 46.7٪)	2014	الثالث و العشرون من 187	2nd	
	SOC2 : معدل العمالة	96.4٪ (ذكر: 97.3 في المائة؛ أنثى: 91.4 في المائة)	2014	الثامن و العشرون من 173	3rd	
	SOC3 : معدل التوطين	3.93٪ (المجموع)	2016			8٪
		1.14٪ (القطاع الخاص)	2016			5٪
	SOC4 : عدد الوظائف الخضراء	غير متاح				
	SOC11 : مؤشر السعادة العالمي [N]	28 في العالم	2016	الثامن و العشرون من 157	1st	الخمس الأوائل في العالم

الهدف الاستراتيجي (اللجنـة)	مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء المخصصة	الأداء	السنة	التصنيف العالمي	تصنيـــف دول مجلس التعـاون الخليجـي	هدف 2021
3 البيئة المستدامة والموارد الطبيعية القيمة	ENV9: البصمة البيئية [H]	7.93 هكتار عالمي / فرد	2016	المائة و الثمانون من 188	4th	
	ENV14: مؤشر الأداء البيئي [H]	الثاني و التسعون في العالم	2016	الثاني و التسعون من 180	3rd	
	ENV1: معدل استخراج المياه الجوفية	16.5 متر مكعب / فرد (موارد المياه العذبة الداخلية المتجددة سنويا)	2014	المائة و واحد و ثمانون من 183	4th	
		6.30 (مؤشر ندرة المياه = النسبة المئوية لاستخدام المياه العذبة مقابل المياه المتجددة المتجددة المتاحة)	2016			
	ENV10: عدد اللوائح البيئية	95 (على المستوى الاتحادي)	2016			
	ENV11: عدد المعايير البيئية	29 (على المستوى الاتحادي)	2016			
	ENV12: نسبة المحميات الطبيعية	14.35٪ (الأرضية: 16.23٪؛ البحرية: 12.24٪)	2016			
	ENV13: الإنفاق البيئي	301.4 مليون درهم (82 مليون دولار) (ميزانية وزارة التغير المناخي والبيئة)	2016			
	EC04: الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات البيئية	غير متاح				
	SOC8:معدل الوعي البيئي	71٪ (بشكل عام)	2016			
	SOC9: معدل السلوك البيئي	64٪ (المجتمع العام)	2016			
4 الطاقة النظيفة والتكيف مع التغير المناخي	ENV7: كثافة الكربون من الطاقة [H]	643 gCO2 / كيلوواط ساعة (الكهرباء، بما في ذلك تحلية المياه)	2014			
		56.5 tCO2 / TJ (إجمالي إمدادات الطاقة الأولية)	2014			
	EC014: كفاءة إنتاج المياه والكهرباء [H]	غير متاح				
	ENV6: معدل الطاقة غير الأحفورية [N]	0.36٪ (الكهرباء)	2016			27٪ (بما فيه الطاقة النووية)
	ENV8: إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة	201.58 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	2015			
	EC013: معدل انتاج غازات الاحتباس الحراري من الناتج الاجمالي المحلي	315 gCO2e / $	2015			

تقرير حالة الاقتصاد الأخضر 2017

الهدف الاستراتيجي (اللجنـة)	مؤشرات الأداء الرئيسية الخضراء المخصصة	الأداء	السنة	العالمي التصنيف	تصنيـــف دول مجلس التعـاون الخليجـي	هدف 2021
5 الحياة الخضراء والاستخدام المستدام للموارد	EC09: استهلاك المياه من الناتج المحلي الإجمالي [H]	2.94 لتر / دولار (مياه البلدية)	2015			
	EC011: استهلاك الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي [H]	0.114 Kgoe/$	2013	الثامن و سبعون من 135	1st	
		0.198 كيلوواط ساعة / $ (الكهرباء)	2015			
	ENV2: معدل استهلاك الفرد اليومي من المياه	564.2 لتر / يوم (مياه التحلية)	2015			
	ENV3: معدل انتاج الفرد اليومي من النفايات	1.82 كجم / يوم (نفايات البلدية الصلبة)	2016			
	ENV4: نسبة اعادة التدوير للنفايات [N]	22.6٪ (من نفايات البلدية الصلبة)	2016			75٪ (من نفايات البلدية الصلبة)
	ENV5: معدل استهلاك الفرد اليومي من الطاقة	691،7 كغو	2013	المائة و أربع و ثلاثون من 140	3rd	
		13،823 كيلوواط ساعة / سنة (كهرباء)	2015			
	ENV15: نسبة المركبات الخضراء	غير متاح				
	EC010: معدل انتاج النفايات من الناتج الاجمالي المحلي	42.2 جرام / $	2015			
	EC015: متوسط كفاءة الوقود في المركبات	12.1 كم / لتر (مركبات جديدة، CAFE) 10.7 كم / لتر (مركبات جديدة، NECD)	2013			

تقرير حالة الاقتصاد الأخضر لدولة الإمارات
2017

جميع الحقوق محفوظة © وزارة التغير المناخي والبيئة الإمارات العربية المتحدة2017
اقتباس: وزارة التغير المناخي والبيئة في الإمارات العربية المتحدة (2016)، تقرير حالة الاقتصاد الأخضر في الإمارات العربية المتحدة لعام 2017 تحديث، وزارة التغير المناخي والبيئة، دبي.

شكر وتقدير:
المحرر: وزارة التغير المناخي والبيئة – إدارة التنمية الخضراء
التصميم: وزارة التغير المناخي والبيئة – إدارة الاتصال الحكومي

بلدية أبوظبي
دنيا للتمويل
بنك الإمارات دبي الوطني
هيئة حماية البيئة والتنمية، رأس الخيمة
معهد النمو الأخضر العالمي
بنك المشرق
إدارة شؤون البلديات والزراعة، الشارقة
بنك أبوظبي الأول (بنك أبوظبي الوطني)
مكتب رئيس الوزراء
هيئة الطرق والمواصلات، دبي
بنك الاتحاد الوطني

بلدية دبي
هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس
هيئة البيئة – أبوظبي
بلدية الفجيرة
بنك إتش اس بي سي الشرق الأوسط
وزارة الطاقة
بنك الفجيرة الوطني
نور للتكافل
بنك رأس الخيمة
مبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

إن البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة الجهات والهيئات الخارجية الواردة في هذا التقرير مأخوذة من المصادر المتاحة للجمهور.

لمزيد من المعلومات أو لتقديم التغذية الراجعة، يرجى التواصل إلى:

وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات
إدارة التنمية الخضراء
ص.ب 1509، دبي، الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: greendevelopment@moccae.gov.ae
هذا المنشور متاح للتنزيل من www.moccae.gov.ae

@MOCCAEUAE
www.moccae.gov.ae